

# الفرق بين البغاة والخوارج وأثره "دراسة تأصيلية فقهية تطبيقية"

أ.د. خالد بن مفلح آل حامد

عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستعديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا . أما بعد

فإن جمع وتحقيق الفروق بين البغاة والخوارج من حيث الأوصاف والشروط ، والأثار المترتبة على تلك الفروق ، مع بيان تطبيقاتها المعاصرة من الموضوعات المهمة لأصحاب الاختصاص عموما ، وللقضاة منهم على وجه الخصوص . وهو موضوع لم أقف على من أفرده ببحث مستقل ، وإن وجدت الدراسات والبحوث المتعددة للبغاة والخوارج . ولذا فقد عقدت العزم على بحث هذا الموضوع ، وقررت أن يكون عنوان البحث: (الفرق بين البغاة والخوارج وأثره) "دراسة تأصيلية فقهية تطبيقية" ؛ فأسأله سبحانه العون والسداد . ويتكون البحث بعد المقدمة من تمهيد وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

#### التمهيد وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف البغاة والخوارج ، والألفاظ ذات الصلة وفيه مطلبان:

المطلب الأول : تعريف البغاة والخوارج

المطلب الثاني: بيان الألفاظ ذات الصلة

المبحث الثاني: تأصيل المسألة من الكتاب والسنة وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : ماجاء في وجوب لزوم الجماعة والنهي عن الخروج على إمام المسلمين

المطلب الثاني: ماجاء في البغاة

المطلب الثالث: ماجاء في الخوارج

الفصل الأول : الفرق بين البغاة والخوارج في الأوصاف والأسباب والشروط وفيه ثلاثة

مباحث

المبحث الأول : ذكر الخلاف في التفريق وعدمه

المبحث الثاني : التفريق بينهم في الأوصاف والأسباب وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : الأوصاف المشتركة بين البغاة والخوارج

المطلب الثاني : الأوصاف الخاصة بالبغاة

المطلب الثالث: الأوصاف الخاصة بالخوارج

المبحث الثالث : التفريق بينهم في الشروط وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : الشروط المشتركة بين البغاة والخوارج

المطلب الثاني: الشروط الخاصة بالبغاة

المطلب الثالث : الشروط الخاصة بالخوارج

الفصل الثاني : أثر الفرق بين البغاة والخوارج وتطبيقاته المعاصرة وفيه أربعة مباحث  
المبحث الأول : من حيث الإسلام والردة  
المبحث الثاني : من حيث القتال  
المبحث الثالث : من حيث الضمان  
المبحث الرابع : تطبيقات معاصرة وفيه مطلبان  
المطلب الأول : المجموعات الإرهابية المسلحة  
المطلب الثاني: الإنكار العلني و المظاهرات و العصيان المدني  
الخاتمة : وفيها أهم ماتوصلت إليه خلال البحث

### التمهيد وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف البغاة والخوارج وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف البغاة والخوارج لغة

أولاً: البغاة : قال ابن فارس -رحمه الله- : "الباء والغين والياء أصلان أحدهما طلب الشيء والثاني جنس من الفساد ، فمن الأول: بغيت الشيء أبغيه إذا طلبته... الأصل الثاني قولهم : بغى الجرح إذا ترامى إلى فساد ، ... ، وإذا كان ذا بغى فلا بد أن يقع منه فساد" (١) . وقال في لسان العرب: "ومعنى البغي قصد الفساد . ويقال : فلان يبغى على الناس إذا ظلمهم وطلب أذاهم . والفئة الباغية : هي الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل...وأصل البغي مجاوزة الحد... و البغي : أصله الحسد ، ثم سمي الظلم بغياً" (٢)

ثانياً: الخوارج: قال في مقاييس اللغة: "الخاء والراء والجيم أصلان... فالأول: التَّفَادُ عن الشيء. والثاني: اختلافُ لونين. فأما الأول ... والخارجيُّ: الرَّجُلُ المسوَّدُ بنفسه، من غير أن يكون له قديم،... أما الأصل الآخر: فالخَرْجُ لُونانٍ بين سوادٍ وبياض...ومن الباب أرض محرَّجة، إذا كان نَبْتُها في مكانٍ دونَ مكان." (٣) وقال في لسان العرب: "والخوارج: الحرورية، والخارجية: طائفة منهم، لزمهم هذا الاسم؛ لخروجهم عن الناس" (٤)

المطلب الثاني : تعريف البغاة والخوارج واصطلاحاً

اختلف الفقهاء في تعريف البغاة والخوارج : فمنهم من جعل الطائفتين بمعنى واحد ، ومنهم من فرق بينهما ، وذلك على النحو الآتي :

١- مقاييس اللغة - ( ١ / ٢٧١-٢٧٢ ) مادة (بغى) ، وانظر مختار الصحاح - ( ١ / ٢٤ )

٢- لسان العرب - ( ١٤ / ٧٨-٧٩ ) مادة (بغا)

٣- مقاييس اللغة - ( ٢ / ١٧٥-١٧٦ ) وانظر لسان العرب ( ٢ / ٢٤٩-٢٥٠ ) ؛ تاج العروس ( ٥ / ٥٠٨-٥١٢ ) مادة (خرج)

٤- لسان العرب - ( ٢ / ٢٥٠ )

أولاً : الحنفية : المراد من البغاة عند الحنفية في ظاهر الرواية : الخوارج ولهذا سمي هذا الباب في المبسوط : "باب الخوارج"<sup>(٥)</sup> وقال في بدائع الصنائع فعرّفهم بقوله: "فالبغاة هم الخوارج وهم قوم من رأيهم أن كل ذنب كفر كبيرة كانت أو صغيرة يخرجون على إمام أهل العدل ويستحلون القتال والدماء والأموال بهذا التأويل ولهم منعة وقوة"<sup>(٦)</sup>

### ومن الحنفية من فرق بينهم ، وانتقد ماجاء في تعريف بدائع الصنائع

ففي فتح القدير عرف الخوارج بأنهم "قوم لهم منعة وحمية خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كفر أو معصية يوجب قتاله بتأويلهم وهؤلاء يسمون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين وأموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون أصحاب رسول الله ﷺ وحكمهم عند جمهور الفقهاء وجمهور أهل الحديث حكم البغاة"<sup>(٧)</sup> وعرف البغاة بأنهم : "قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستبيحوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذراريهم وهم البغاة"<sup>(٨)</sup> . وقال في البحر الرائق "... فما في البدائع من تفسير البغاة بالخوارج فيه قصور وإنما لا نكفر الخوارج باستحلال الدماء والأموال لتأويلهم وإن كان باطلا بخلاف المستحل بلا تأويل"<sup>(٩)</sup>

قال ابن عابدين - رحمه الله - : "الظاهر من كلام الاختيار وغيره أن البغاة أعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقين ولذا فسر في البدائع البغاة بالخوارج لبيان أنهم منهم وإن كان البغاة أعم وهذا من حيث الاصطلاح وإلا فالبغي والخروج متحققان في كل من الفريقين على السوية"<sup>(١٠)</sup>

ثانياً : المالكية : الظاهر من تعريفهم للبغاة أنه شامل لكل خارج عن الطاعة كما في تعريف ابن عرفة - رحمه الله - حيث قال في تعريف البغي: "هو الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة ولو تأولا"<sup>(١١)</sup> .

وعرفه في الذخيرة : بأنه : "الذي يخرج على الإمام يبتغي خلفه أو يمتنع من الدخول في طاعته أو يمنع حقا وجب عليه بتأويل ... واختلفوا في الخوارج المكفرين ... ومالك في تكفيرهم قولان فعلى تكفيرهم يكونون بغاة"<sup>(١٢)</sup>

وقال "المقاتل وهم ثلاث فرق الحرييون والخوارج والحاربون ... الفرقة الثانية الخوارج والخارجون علينا من ملتنا قسمان لطلب الملك وهم عصاة الثوره ولنصرة مذاهبهم بالتأويل"<sup>(١٣)</sup> . وقال في التاج والإكليل ( الباغية فرقة خالفت الإمام لمنع حق أو لخلعه )<sup>(١٤)</sup>

٥- انظر المبسوط - ( ١٠ / ١٢٤ )

٦- بدائع الصنائع - ( ٧ / ١٤٠ )

٧- شرح فتح القدير - ( ٦ / ١٠٠ )

٨- شرح فتح القدير - ( ٦ / ١٠٠-١٠١ )

٩- البحر الرائق - ( ٥ / ١٥١ )

١٠- حاشية ابن عابدين - ( ٤ / ٢٦٢ )

١١- التاج والإكليل - ( ٦ / ٢٧٦ )

١٢- انظر الذخيرة - ( ١٢ / ٥-٦ ) ؛ التاج والإكليل - ( ٦ / ٢٧٨ )

١٣- انظر الذخيرة - ( ٣ / ٣٩٧-٤٠١ )

١٤- التاج والإكليل لمختصر خليل ( ١٢ / ٣٢ )

**ثالثاً: الشافعية :** قال في روضة الطالبين: "البأغي في اصطلاح العلماء هو المخالف لإمام العدل الخارج عن طاعته بامتناعه من أداء واجب عليه أو غيره بشرطه"<sup>(١٥)</sup> . وقال: "الخوارج صنف من المبتدعة يعتقدون أن من فعل كبيرة كفر وخلد في النار ويطعنون لذلك في الأئمة ولا يحضرون معهم الجمعات والجماعات"<sup>(١٦)</sup>

**رابعاً: الحنابلة:** جاء تعريف البغاة في كشف القناع بأنهم: "قوم من أهل الحق باينوا الإمام وراموا خلعه ( أي عزله ) أو مخالفته بتأويل سائغ بصواب أو خطأ ولهم منعة وشوكة ) بحيث ( يحتاج في كفهم إلى جمع جيش وهم البغاة )"<sup>(١٧)</sup> وعرف الخوارج بأنهم "الذين يكفرون بالذنب ويكفرون عثمان وعلياً وطلحاً والزبير وكثيراً من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم"<sup>(١٨)</sup> وفي المغني بنحوه"<sup>(١٩)</sup>

### المبحث الثاني : بيان الألفاظ ذات الصلة

#### أولاً : الحرابة

**الحنفية :** قال في المبسوط في تعريف السرقة: " وهي نوعان صغرى وكبرى فالكبرى هي قطع الطريق لانه يأخذ المال في مكان لا يلحق صاحبه الغوث ويطلب غفلة من التزم حفظ ذلك المكان وهو السلطان"<sup>(٢٠)</sup>

**المالكية:** عرفها المالكية بأنها "الخروج لإخافة سبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو لذهاب عقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق لا لإمرة ولا نائرة ولا عداوة"<sup>(٢١)</sup>

**الشافعية:** عرفوا قاطع الطريق بأنه: "من شهر السلاح وأخاف السبيل في مصر أو برية"<sup>(٢٢)</sup> وعرفه في حاشية الجمل بأنه: "البروز لأخذ مال أو قتل أو إرعاب"<sup>(٢٣)</sup>

**الحنابلة:** قال في الإنصاف: " وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح في الصحراء فيغصبونهم المال مجاهرة ولو كان سلاحهم العصي والحجارة وهو صحيح وهو المذهب"<sup>(٢٤)</sup> "حكمهم في المصر والصحراء واحد وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب"<sup>(٢٥)</sup>

١٥- روضة الطالبين - (١٠ / ٥٠)

١٦- روضة الطالبين - (١٠ / ٥١)

١٧- كشف القناع - (٦ / ١٦١)

١٨- المغني ١٠ / ٤٦

١٩- المغني - (٩ / ٥)

٢٠- المبسوط ٣٠ / ٢٦١

٢١- شرح حدود ابن عرفة ٣ / ٣٤

٢٢- المجموع (٢٠ / ١٠٤)

٢٣- حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١٠ / ٩٩)

٢٤- الإنصاف ١٠ / ٢٩٠

٢٥- الإنصاف ١٠ / ٢٩٠

ثانياً: التأويل السائغ "التأويل السائغ هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه إذا لم يكن فيه جواب كتأويل العلماء المتنازعين في موارد الإجتهد"<sup>(٢٦)</sup>. وقال ابن القيم-رحمه الله-"فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد"<sup>(٢٧)</sup>

ثالثاً : الشوكة: عرفت بتعاريف منها : "حدة وسلاح"<sup>(٢٨)</sup> ، " شدة البأس و القوة في السلاح"<sup>(٢٩)</sup>

رابعاً: المنعة "المنعة: بفتح النون، العز والقوة."<sup>(٣٠)</sup> من منع ، ومنه : "امتنع بقومه تقوى بهم و هو في ( مَنْعَةٍ ) بفتح النون أي في عز قومه فلا يقدر عليه من يريده"<sup>(٣١)</sup> قال في تاج العروس : " وَيُقَالُ : هُوَ فِي عِزٍّ وَمَنْعَةٍ ، مُحْرَكَةً ، ... أَي : هُوَ فِي عِزٍّ مَعَهُ مِنْ يَمْنَعُهُ مِنْ ( عَشِيرَتِهِ ، ... وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ السُّكُونِ ، فَالْمُرَادُ بِهِ أَي : قُوَّةٌ تَمْنَعُ مَنْ يُرِيدُهُ بِسُوءٍ . "<sup>(٣٢)</sup>

خامساً : الإمامة الإمامة : لغة قال في مقاييس اللغة: "...وأما الهمزة والميم فأصل واحد، يتفرع منه أربع أبواب، وهي: الأصل، والمرجع، والجماعة، والدين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصول ثلاثة، وهي القامة، والحين، والقصد... والإمام: كل من اقتدي به وقُدِّم في الأمور "<sup>(٣٣)</sup> ، وقال في لسان العرب: "" أمَّ القومَ وأمَّ بهم تقدّمهم وهي الإمامة ، والإمامُ : كل من ائتمَّ به قومٌ كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالِّين "<sup>(٣٤)</sup>

الإمامة اصطلاحاً : عرفها الماوردي-رحمه الله-فقال:"الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"<sup>(٣٥)</sup> وعرفها ابن خلدون-رحمه الله- بأنها "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية و الدنيوية الراجعة إليها... فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به "<sup>(٣٦)</sup> .

قال النووي-رحمه الله- : " يجوز أن يقال للإمام: الخليفة والامام وأمير المؤمنين، قال الماوردي: ويقال أيضا: خليفة رسول الله (ص)، قال البغوي في شرح السنة: ويقال له أمير المؤمنين وإن كان فاسقا"<sup>(٣٧)</sup>

٢٦-() مجموع الفتاوى ٢٨ / ٤٨٦

٢٧-() الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة ١ / ١٨٧

٢٨-() الكليات لأبو البقاء الحسيني ٤ / ٢٨٢

٢٩-() المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد الفيومي ١ / ٣٢٧

٣٠-() معجم لغة الفقهاء لمحمد قلعجي ص: ٤٦٥

٣١-() المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد الفيومي ٢ / ٥٨١

٣٢-() تاج العروس من جواهر القاموس ٢٢ / ٢١٩ ؛ لسان العرب ٨ / ٣٤٣

٣٣-() معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١ / ٢١ مادة أم

٣٤-() انظر لسان العرب ١٢ / ٢٢-٢٨ مادة "أمم"

٣٥-() الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص: ١

٣٦-() مقدمة ابن خلدون ١ / ٢٥٥

٣٧-() روضة الطالبين ١٣ / ٢٧٠

**سادسا : دار الإسلام :** قال في المبسوط: كل موضع ظهر فيه حكم الشرك فالقوة في ذلك الموضع للمشركين فكانت دار حرب وكل موضع كان الظاهر فيه حكم الإسلام فالقوة فيه للمسلمين" (٣٨)

وقال الشوكاني رحمه الله : ودار الإسلام ما ظهرت فيه الشهاداتتان والصلاة , ولم تظهر فيها خصلة كفرية , ولو تأويلا إلا بجوار , وإلا فدار كفر " (٣٩) وقال أيضا : وإلحاق دار الإسلام بدار الكفر بمجرد وقوع المعاصي فيها على وجه الظهور ليس بمناسب لعلم الرواية ولا لعلم الدراية . " (٤٠)

وفي الكليات: "دار الإسلام هو ما يجري فيه حكم إمام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه أمر رئيس الكافرين وفي الزاهدي دار الإسلام ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين" (٤١)

## المبحث الثاني:

### تأصيل المسألة من الكتاب والسنة وفيه ثلاثة مطالب

**المطلب الأول : ماجاء في وجوب لزوم الجماعة والنهي عن الخروج على إمام المسلمين**

قال في المغني : "وجملة الأمر أن من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته ووجب معونته ؛ لما ذكرنا من الحديث والاجماع وفي معناه من ثبتت إمامته بعهد النبي ﷺ ، أو بعهد إمام قبله اليه ... ولو خرج رجل على الامام فقهره وغلب الناس بسيفه حتى أقروا له واذعنوا بطاعته وتابعوه صار إماما يحرم قتاله والخروج عليه ... فمن خرج على من ثبتت إمامته بأحد هذه الوجوه باغيا وجب قتاله" (٤٢) . وقال في الإنصاف : " فمن ثبتت إمامته بإجماع أو بنص أو باجتهاد أو بنص من قبله عليه وبخبر متعين لها حرم قتاله وكذا لو قهر الناس بسيفه حتى أذعنوا له ودعوه إماما" (٤٣)

وقال النووي في روضة الطالبين في مقدمة باب البغاة: "... والتشديدات الواردة في الخروج عن طاعة الامام وفي مخالفته كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فميتته جاهلية كلها محمولة على من خرج عن الطاعة وخالف الامام بلا عذر ولا تأويل" (٤٤)

### الفرع الأول: نصوص الكتاب

- 
- ٣٨- المبسوط (٣ / ٢٢٥)  
 ٣٩- السيل الجرار (٤ / ٥٧٥)  
 ٤٠- نيل الأوطار (٨ / ١٧٩)  
 ٤١- الكليات لأبو البقاء الحسيني (٤ / ١٥٣)  
 ٤٢- المغني (١٠ / ٤٩)  
 ٤٣- الإنصاف (١٠ / ٣٠٨)  
 ٤٤- انظر روضة الطالبين (٧ / ٢٧١)

١- قول الله عز وجل: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا} (٤٥) قال الطبري -رحمه الله- : "عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "حبل الله: الجماعة." (٤٦) . قال القرطبي -رحمه الله- : "قال ابن عباس رضي الله عنهما لسماك الحنفي : يا حنفي ، الجماعة الجماعة!! وإنما هلكت الأمم الخالية لتفرقها ؛ أما سمعت الله عز وجل يقول : {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا} " . فأوجب تعالى علينا التمسك بكتابه وسنة نبيه والرجوع إليهما عند الاختلاف ، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقاداً وعملاً ؛ وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي يتم به مصالح الدنيا" (٤٧)

٢- قول الله عز وجل : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً } (٤٨) قال الشيخ ابن باز -رحمه الله- : "هذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر ، وهم : الأمراء والعلماء ، وقد جاءت السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين أن هذه الطاعة لازمة ، وهي فريضة في المعروف . (٤٩)

### الفرع الثاني : نصوص السنة

- في صحيح مسلم عن عرفجة بن شريح الأشجعي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه " (٥٠)
- وفي لفظ لابن حبان بإسناد صحيح " سيكون بعدي هنات وهنات فمن رأيتموه فارق الجماعة أو يريد أن يفرق بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم وأمرهم جميع فاقتلوه كائنا من كان فإن يد الله مع الجماعة وإن الشيطان مع من فارق الجماعة يرتكض " (٥١)
- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)) (٥٢)
- وعن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه" (٥٣)
- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يرضى لكم ثلاثاً، أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصرحوا من ولاة الله أمركم" (٥٤)

٤٥- من الآية ١٠٢ سورة آل عمران

٤٦- جامع البيان لأبي جعفر الطبري ٥٣ / ٢٨

٤٧- تفسير الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله القرطبي ١٦٤ / ٤

(٤٨) - الآية ٥٩ سورة النساء

(٤٩) - انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (نصيحة الأمة في جواب عشرة أسئلة مهمة ٢٠٢/٨ - فما بعدها

٥٠- صحيح مسلم ٤٩٠٢ / ٦

٥١- صحيح ابن حبان ٥٧٧ / ١٠

٥٢- صحيح البخاري ٦ / ٢٥٢١ ر ٦٤٨٤ باب قول الله تعالى ( أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن

والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون { المائدة ٤٥

٥٣- سنن أبي داود ٤ / ٣٨٥ ر ٤٧٦٠ ، صححه الألباني ، وأخرجه ابن حبان والترمذي عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه صحيح

ابن حبان ١٤ / ١٢٤ ر ٦٢٣٣ ، وقال الأرئوط : "إسناده صحيح ؛ سنن الترمذي ٥ / ٤٨١ ر ٢٨٦٣ ، وقال : "حسن صحيح

غريب" ؛ مسند أحمد بن حنبل ٤ / ١٣٠ ر ١٧٢٠٩

- وفي لفظ لمسلم "أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" (٥٥) قال النووي - رحمه الله -: "قوله ﷺ: "ولا تفرقوا" فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين" (٥٦). قال ابن عبد البر - رحمه الله -: "... هذا الحديث المراد به والله أعلم الجماعة على إمام يسمع له ويطاع" (٥٧)
- عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية » (٥٨).
- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة؛ فإن الشيطان مع الواحد أقرب، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوة الجنة فليلزم الجماعة" (٥٩).
- في الصحيحين عن حذيفة رضي الله عنه قال: (كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: "نعم"، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: "نعم، وفيه دخن"، قلت: وما دخنه؟ قال: "قوم يهدون بغير هدي، تعرف منهم وتنكر"، قلت: فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: "نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجاهم إليها قذفوه فيها"، قلت: يا رسول الله! صفهم لنا، قال: "هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا"، قلت: فما تأمري إن أدركني ذلك؟ قال: "تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم"، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: "فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك" (٦٠)
- بوب عليه النووي في شرحه لصحيح مسلم من كتاب الأمانة: " ( باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة" (٦١)
- قال ابن حجر - رحمه الله -: "قال بن بطلان فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور لأنه وصف الطائفة الأخيرة بانهم دعاة على أبواب جهنم ولم يقل فيهم تعرف وتنكر كما قال في الأولين وهم لا يكونون كذلك الا وهم على غير حق وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة ... قال الطبري والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة" (٦٢)
- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات ميتة جاهلية" (٦٣)

٥٤- صحيح ابن حبان ٨/ ١٨٢، ٣٣٨٨، قال الأرنؤوط: "إسناده على شرط الصحيحين"  
 ٥٥- صحيح مسلم ٥/ ١٣٠، ٥٧٨٨  
 ٥٦- شرح النووي على مسلم ١٢/ ١١  
 ٥٧- التمهيد ٢١/ ٢٧٤-٢٧٥  
 ٥٨- صحيح البخاري ٩/ ٤٧، ٧٠٥٤ باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أمورا تنكرونها وقال عبد الله بن زيد قال النبي صلى الله عليه وسلم اصبروا حتى تلقوني على الحوض؛ صحيح مسلم ٦/ ٢١، ٤٨٩٦  
 ٥٩- صحيح ابن حبان ١٦/ ٢٣٩، ٧٢٥٤، وقال الأرنؤوط: "إسناده على شرط الصحيحين"؛ سنن النسائي الكبرى ٥/ ٣٨٨، ٩٢٢٥؛ مسند أحمد بن حنبل ١/ ١٧٧، ٢٦؛ سنن الترمذي ٤/ ٦٥، ٢١٦٥ وقال: "حسن صحيح غريب" وصححه الألباني  
 ٦٠- صحيح البخاري ٣/ ٣٤١١، ١٣١٩، باب علامات النبوة؛ صحيح مسلم ٦/ ٢٠، ٤٨٩٠  
 ٦١- شرح النووي على مسلم ١٢/ ٢٣٦  
 ٦٢- فتح الباري ١٣/ ٣٧  
 ٦٣- صحيح مسلم ٦/ ٢٠، ٤٨٩٢

- وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "فارق الجماعة واستنزل الإمارة لقي الله عزوجل ولاوجه له عنده" (٦٤)
- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "من حمل علينا السلاح فليس منا" (٦٥)

## المطلب الثاني : ماجاء في البغاة

### الفرع الأول : نصوص الكتاب

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٦٦) قال في المغني: "ففيها خمس فوائد: أحدها أنهم لم يخرجوا بالبغى عن الإيمان فانه سماهم مؤمنين. الثانية: أنه أوجب قتالهم. الثالثة: أنه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله. الرابعة: أنه أسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه في قتالهم. الخامسة: أن الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقا عليه" (٦٧) وقال الماوردي - رحمه الله - : " هذه الآية هي أصل ما ورد في قتال أهل البغي "، (٦٨)

### الفرع الثاني الإجماعات المتعلقة بالبغاة

"أجمعت الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة" (٦٩) . وقال في الحاوي: "وأما الإجماع الدال على إباحة قتال أهل البغي قتالهم : فهو منعقد عن فعل إمامين : أحدهما : أبو بكر في قتال مانعي الزكاة في عهد أبو بكر . والثاني : علي بن أبي طالب في قتال من خلع طاعته . " (٧٠) . قال في الفروع: " أجمع العلماء أن الخوارج وشبههم من أهل البدع والبغى متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وجب قتالهم بعد الإنذار والإعذار " (٧١)

## المطلب الثالث : ماجاء في الخوارج

### الفرع الأول : نصوص الكتاب

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ

٦٤- مسند أحمد بن حنبل ٥ / ٣٨٧ / ٢٣٣٣١ ، قال الأرئوط : "إسناده حسن"

٦٥- صحيح البخاري ٩ / ٤٩ ر ٧٠٧٠ باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا ؛ صحيح مسلم ١ / ٦٩ و ٢٩١

٦٦- الأيتان ٩ ، ١٠ ، من سورة الحجرات

٦٧- المغني (١٠ / ٤٦)

٦٨- الحاوي الكبير - (١٣ / ١٠٠) ؛ وانظر تفسير ابن كثير ٧ / ٣٧٤

٦٩- روضة الطالبين (١٠ / ٣٣٢)

٧٠- الحاوي الكبير (١٣ / ٢٢١)

٧١- الفروع وتصحيح الفروع ١١ / ٢٢٠

- أَوْلَيْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ» (٧٢) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه { يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا } يعني الخوارج. وقال في قوله تعالى: { الَّذِينَ يَنْتَقِضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ } إلى آخر الآية، فقال: هم الحرورية. (٧٣).
- ٢- وكان قتادة إذا قرأ هذه الآية: { فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ } (٧٤) قال: إن لم يكونوا الحرورية والسبئية فلا أدري من هم، وقيل: هم جميع المبتدعة (٧٥).
- ٣- وعن أبي أمامة رضي الله عنه يحدث، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: { فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ } قال: "هم الخوارج"، وفي قوله تعالى: { يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ } (٧٦) قال: "هم الخوارج". (٧٧). قال ابن كثير -رحمه الله: "وهذا الحديث أقل أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصحابي، ومعناه صحيح؛ فإن أول بدعة وقعت في الإسلام فتنة الخوارج، وكان مبدؤهم بسبب الدنيا حين قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين، فكأنهم رأوا في عقولهم الفاسدة أنه لم يعدل في القسمة" (٧٨).
- ٤- عن أبي أمامة رضي الله عنه، في قوله تعالى: { [إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ] وَكَانُوا شِيَعًا } قال: هم الخوارج. وروى عنه مرفوعاً، ولا يصح (٧٩).
- ٥- ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (٨٠) قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والضحاك، وغير واحد: هم الحرورية. (٨١).

### الفرع الثاني : نصوص السنة

- حديث جابر رضي الله عنه قال: { أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجرعانة منصرفه من حنين وفي ثوب بلال فضة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض منها يعطي الناس فقال يا محمد اعدل قال ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعدل لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق فقال معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية } (٨٢) ، وفي لفظ {دعه فإن له أصحابا يحقر أحداكم صلواته مع صلواتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر

٧٢- (الآياتان ٢٦، ٢٧ من سورة البقرة

٧٣- تفسير ابن كثير ١/ ٢٠٩

٧٤- من الآية ٦ سورة آل عمران

٧٥- تفسير البغوي ٢/ ٩

٧٦- الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٧٧- تفسير ابن كثير ٢/ ٩ ؛ مسند أحمد بن حنبل (٥/ ٢٦٢) ٢٢٣١٣ قال الأرئوط: "إسناده ضعيف" المعجم الكبير

الطبراني (٨/ ٢٧١) ٨٠٤٦٠

٧٨- تفسير ابن كثير ٢/ ١٠

٧٩- تفسير ابن كثير ٣/ ٣٧٧

٨٠- (الآياتان ١٠٣، ١٠٤ من سورة الكهف

٨١- تفسير ابن كثير ٥/ ٢٠٢

(٨٢) - صحيح مسلم ج ٢/ ص ٧٤٠ ح/ ١٠٦٣/ باب ذكر الخوارج وصفاتهم

إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء وهو القدح ثم ينظر إلى قذذه (٨٣) فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم { (٨٤)

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر... فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين غائر العينين ناتئ الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله إن عصيته أيامني على أهل الأرض ولا تأمنوني قال ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من ضئضى هذا قوما يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد { (٨٥) ، وفي لفظ { إنه يخرج من ضئضى (٨٦) هذا قوم يتلون كتاب الله رطبا لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية قال أظنه قال لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود { (٨٧)

- وعنه قال { سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم فيقرأون القرآن لا يجاوز حلوقهم أو حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوق هل علق بها من الدم شيء { (٨٨) ، وفي لفظ { أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوما يكونون في أمتهم يخرجون في فرقة من الناس سيماهم التحالقي قال هم شر الخلق أو من أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق { (٨٩)

- حديث علي رضي الله عنه قال: { إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أن أخرج من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في

(٨٣) - قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ج ٧/ص ١٦٥: "أما الرصاف فيكسر الراء وبالصاد المهملة : وهو مدخل النصل من السهم ، والنصل: هو حديدة السهم ، والقدح: عوده ، والقدح بضم القاف وبذالين معجمتين وهو : ريش السهم ، والفوق والفوق بضم الفاء ، هو الحز الذي يجعل فيه الوتر ، والنضى بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد الياء وهو القدح كذا جاء في كتاب مسلم مفسرا وكذا قاله الأصمعي وأما البصير فيفتح الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة ، وهي الشيء من الدم أي لا يرى شيئا من الدم يستدل به على إصابة الرمية"

(٨٤) - من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٤٠ ح/ ٦٥٣٤ / باب قتل الخوارج والملحدون بعد إقامة الحجة عليهم ؛ صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٤ ح/ ١٠٦٤ /باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، واللفظ لمسلم

(٨٥) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤١ ح/ ١٠٦٤ /باب ذكر الخوارج وصفاتهم

(٨٦) - قال ابن حجر في فتح الباري ج ٨/ص ٦٩: "المراد به النسل والعقب"

(٨٧) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٢ ح/ ١٠٦٤ /باب ذكر الخوارج وصفاتهم

(٨٨) - صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٤٠ ح/ ٦٥٣٢ / باب قتل الخوارج والملحدون بعد إقامة الحجة عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ؛ صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٣ ح/ ١٠٦٤ /واللفظ لمسلم

(٨٩) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٥ ح/ ١٠٦٤ /باب ذكر الخوارج وصفاتهم

قتلهم أجزا لمن قتلهم عند الله يوم القيامة} (٩٠) ، وفي لفظ: { أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج قوم من أمتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتكم تراقيهم يرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لا تكلوا عن العمل} (٩١)، وفي لفظ: { إن رسول الله ﷺ وصف ناسا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم وأشار إلى حلقه من أبغض خلق الله إليه} (٩٢)

- وحديث أبي ذر رضى الله عنه قال: { قال رسول الله ﷺ إن بعدي من أمتي أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرأون القرآن لا يجاوز حلقهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه هم شر الخلق والخليقة} (٩٣) وفي لفظ { قوم يقرأون القرآن بألسنتهم لا يعدو تراقيهم يرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية} (٩٤)

- قوله ﷺ: { من رمى مسلما بالكفر أو قال: يا عدو الله ، وليس كذلك إلا حار عليه} (٩٥)

### الفرع الثالث : الإجماعات المتعلقة بالخوارج

وجوب قتالهم ، وقد نقله شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : " والأئمة متفقين على قتال الخوارج المارقين" (٩٦) وقال : " وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروافض ونحوهم إذا فارقوا جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضى الله عنه" (٩٧)

قال محمد بن الحسين - رحمه الله : " لم يختلف العلماء قديما وحديثا أن الخوارج قوم سوء عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ ، وإن صلوا وصاموا ، واجتهدوا في العبادة ، فليس ذلك بنافع لهم" (٩٨)

(٩٠) - صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٣٩ / ح ٦٥٣١ / باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون وكان بن عمر يراهم شرار خلق الله وقال إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين ؛ صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٧/ح ١٠٦٦ / باب التحريض على قتل الخوارج ، واللفظ لمسلم (٩١) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٨/ح ١٠٦٦ / باب التحريض على قتل الخوارج (٩٢) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٩/ح ١٠٦٦ / باب التحريض على قتل الخوارج (٩٣) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٥٠/ح ١٠٦٨ / باب الخوارج شر الخلق والخليقة (٩٤) - من حديث سهل بن حنيف. صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٤١/ح ٦٥٣٥ / باب من ترك قتال الخوارج للتأليف ولئلا ينفر الناس عنه

(٩٥) - صحيح مسلم ج ١/ص ٧٩/ح ٦١ / باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم

(٩٦) - الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣ / ٤٤٦)

(٩٧) - الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣ / ٥٤٤)

(٩٨) - الشريعة للأجري (١ / ١٩)

## الفصل الأول :

### الفرق بين البغاة والخوارج في الأوصاف والشروط وفيه مبحثان

#### المبحث الأول : التفريق بينهما في الأوصاف والأسباب وفيه ثلاثة مطالب

الوصف المراد هنا عام يشمل الصفات الظاهرة ، للأقوال . والأفعال ، والأشكال ، وبعض الصفات في هذا المبحث لكلا الطائفتين تتعلق بالأقوال والأفعال التي يقول بها ، أو يفعلها الخوارج والبغاة ، وهي في حقيقة الأمر تفصح عن المعتقد لكل طائفة كما سيأتي بيانه في المطالب التالية .

#### المطلب الأول : الأوصاف المشتركة بين البغاة والخوارج

مما تقدم في تعريف البغاة والخوارج في اللغة والاصطلاح والنصوص التي جاءت في بيانهم ، نجد الاتفاق بين الطائفتين في الصفات التالية:

- البغي
- الخروج
- وجود التأويل
- حمل السلاح
- الامتناع عن طاعة الإمام

فتلك الصفات تنطبق على كلا الطائفتين أخذاً من التعريفات اللغوية ، والمعاني الاصطلاحية عند الفقهاء كما تقدم ، قال ابن فارس -رحمه الله- : "الفئة الباغية : هي الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل... وأصل البغي مجاوزة الحد" (٩٩) وهذا المعنى اللغوي موجود في البغاة والخوارج .

وأما نصوص الفقهاء الدالة على اتفاقهم في تلك الصفات فمنها :

أولاً : الحنفية : قال في فتح القدير: " والباغي في عرف الفقهاء : الخارج عن طاعة إمام الحق . والخارجون عن طاعته أربعة أصناف : أحدها الخارجون بلا تأويل... وهم قطاع الطريق . والثاني: قوم كذلك إلا أنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل ، فحكمهم حكم قطاع الطريق. والثالث: قوم لهم منعة وحمية خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل كفر أو معصية يوجب قتاله بتأويلهم ، وهؤلاء يسمون بالخوارج ... والرابع قوم مسلمون خرجوا على إمام العدل ولم يستبيحوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسي ذراريهم وهم البغاة ." (١٠٠) وقال في البحر

٩٩- لسان العرب - (١٤ / ٧٨ - ٧٩) مادة (بغا)

١٠٠- شرح فتح القدير - (٦ / ٩٩ - ١٠٠)

الرائق موافقا لما جاء في فتح القدير: "... فما في البدائع من تفسير البغاة بالخوارج فيه قصور وإنما لا نكفر الخوارج باستحلال الدماء والأموال لتأويلهم وإن كان باطلا بخلاف المستحل بلا تأويل" (١٠١)

قال ابن عابدين - رحمه الله - : "مناط الفرق بينهم وبين البغاة هو استباحتهم دماء المسلمين وذريتهم بسبب الكفر إذ لا تسبى الذراري ابتداء بدون كفر لكن الظاهر من كلام الاختيار وغيره أن البغاة أعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقين ... فالبغي والخروج متحققان في كل من الفريقين على السوية" (١٠٢)

**ثانيا : المالكية :** قال في الذخيرة في تعريف البغاة : "الذي يخرج على الإمام يبتغي خلفه أو يمتنع من الدخول في طاعته أو يمنع حقا وجب عليه بتأويل" (١٠٣) . وقال "المقاتل وهم ثلاث فرق الحرييون والخوارج والمخاربون ... الفرقة الثانية الخوارج والخارجون علينا من ملتنا قسما نطلب الملك وهم عصاة الثوره ولنصرة مذاهبهم بالتأويل" (١٠٤)

**ثالثا : الشافعية :** قال في روضة الطالبين : "الباغي في اصطلاح العلماء هو المخالف لإمام العدل الخارج عن طاعته بامتناعه من أداء واجب عليه أو غيره بشرطه" (١٠٥) وعرفهم في المنهاج بقوله : "هم مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الإنقياد أو منع حق توجه عليهم ... ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا وإلا فقطاع طريق" (١٠٦)

**رابعا : الحنابلة :** قال ابن قدامة - رحمه الله - في المغني : "والخارجون عن قبضة الامام أصناف أربعة : احدها قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل فهؤلاء قطع طريق . الثاني : قوم لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم كالواحد والاثني والعشرة ونحوهم فهؤلاء قطع طريق . ... الثالث : الخوارج الذين يكفرون بالذنب ويكفرون عثمان وعليا وطلحا والزبير وكثيرا من الصحابة ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم فظاهر قول الفقهاء من أصحابنا المتأخرين أنهم بغاة حكمهم حكمهم ... الصنف الرابع : قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش فهؤلاء البغاة الذين نذكر في هذا الباب حكمهم" (١٠٧)

**خامسا : الظاهرية :** قال في المحلى : "البغاة قسما لا ثالث لهما : إما قسم خرجوا على تأويل في الدين فأخطئوا فيه، كالخوارج وما جرى مجراهم من سائر الأهواء المخالفة للحق . وإما قسم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام

١٠١-)- البحر الرائق - (٥ / ١٥١)

١٠٢-)- حاشية ابن عابدين - (٤ / ٢٦٢)

١٠٣-)- انظر الذخيرة - (٥ / ١٢) ؛ التاج والإكليل - (٦ / ٢٧٨)

١٠٤-)- انظر الذخيرة - (٣ / ٣٩٧-٤٠١)

١٠٥-)- روضة الطالبين - (١٠ / ٥٠)

١٠٦-)- منهاج الطالبين - (١ / ١٣١)

١٠٧-)- المغني ٤٦ / ١٠

حق، أو على من هو في السيرة مثلهم ، فإن تعدت هذه الطائفة إلى إخافة الطريق، أو إلى أخذ مال من لقوا، أو سفك الدماء هملاً: انتقل حكمهم إلى حكم المحاربين، وهم ما لم يفعلوا ذلك في حكم البغاة." (١٠٨)

### المطلب الثاني : الأوصاف الخاصة بالبغاة وسبب خروجهم

مما تقدم يتبين بأن البغي عند الفقهاء يتضمن ثلاث معان : ١- البغاة المتأولون بتأويل سائغ ، كالتأويل الخاص من الصحابة رضي الله عنهم كأصحاب الجمل ، وصفين . ٢- البغاة بلا تأويل ، الذي يراد منه طلب الإمارة ومنازعة الأمر أهله . ٣- والخوارج . والبغاة عند الإطلاق في عرف الفقهاء ، بالمعنى الأول ، وأما الثاني والثالث ، فقد أحقوهما بالأصل الأول من حيث الحكم مع اتفاقهم على التفرقة بين تلك الفئات الثلاث كما سيأتي توضيحه في ثنايا البحث .

قال في المحلى بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق » (١٠٩) . " صح أن أولئك أيضا: مفترقون، وأن الطائفة المذمومة تقتلها أدنى الطائفتين المفترقتين إلى الحق، فجعل عليه السلام في الافتراق تفاضلا، وجعل إحدى الطائفتين المفترقتين لها دنو من الحق - وإن كانت الأخرى أولى به - ولم يجعل للثالثة شيئا من الدنو إلى الحق. فصح أن التأويل يختلف، فأى طائفة تأولت في بغيتها طمسا لشيء من السنة، كمن قام برأي الخوارج... فهؤلاء لا يعذرون بالتأويل الفاسد؛ لأنها جهالة تامة. وأما من دعا إلى تأويل لا يحل به سنة، لكن مثل تأويل معاوية في أن يقتص من قتلة عثمان قبل البيعة لعلي: فهذا يعذر؛ لأنه ليس فيه إحالة شيء من الدين، وإنما هو خطأ خاص في قصة بعينها لا تتعدى. ومن قام لعرض دنيا فقط، كما فعل يزيد بن معاوية، ومروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان في القيام على ابن الزبير، وكما فعل مروان بن محمد في القيام على يزيد بن الوليد، وكمن قام أيضا على مروان، فهؤلاء لا يعذرون، لأنهم لا تأويل لهم أصلا، وهو بغي مجرد." (١١٠) .

وقال شيخ الإسلام بن تيمية -رحمه الله- : "... وأما جمهور أهل العلم فيفترقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتأولين ، وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين ، وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم : من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم ، وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : [ تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق ] وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فإن طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية ... واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج" (١١١)

وبناء عليه ؛ فإن الأوصاف الخاصة بالبغاة يقصد بها المعنى الأول ، ومن أهم تلك الأوصاف :

١٠٨- (١١ / ٣٣٣) المحلى

١٠٩- (٣ / ١١٣) صحيح مسلم ٢٥٠٧ر

١١٠- (١١ / ٣٣٥) المحلى

١١١- (٣٥ / ٥٥) مجموع الفتاوى

١- أنهم أهل حق ، وهذه الصفة تؤخذ من بعض نصوص الفقهاء مثل قول صاحب المغني: "الصنف الرابع : قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش فهؤلاء البغاة الذين نذكر في هذا الباب حكمهم" (١١٢)

٢- سبب خروجهم دنيوي وهذا يتضمن البغاة بمعناه العام عند الفقهاء سوى الخوارج

قال شيخ الإسلام -رحمه الله في بيان الفرق بين قتال "الخوارج" و"الباغين" .. وبالجملة العادة المعروفة أن الخروج على ولاية الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والإمارة وهذا قتال على الدنيا، ولهذا قال أبو برزة الأسلمي عن فتنة ابن الزبير وفتنة القراء مع الحجاج وفتنة مروان بالشام "هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء إنما يقاتلون على الدنيا" (١١٣) - وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقاتلهم قتال على الدين" (١١٤)

وقال في المحلى: "البغاة قسمان لا ثالث لهما: إما قسم خرجوا على تأويل في الدين فأخطئوا فيه، كالخوارج وما جرى مجراهم من سائر الأهواء المخالفة للحق. وإما قسم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام حق، أو على من هو في السيرة مثلهم" (١١٥)

وقال ابن عابدين في حاشيته "أهل البغي كل فئة لهم منعة يتغلبون ويجمعون ويقاتلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية" (١١٦)

### المطلب الثالث: الأوصاف الخاصة بالخوارج وسبب خروجهم

من المعلوم أن الخوارج قد افترت إلى فرق متعددة ، وعقائدهم مختلفة ، وإن اتفقوا على عقيدة التكفير بما لا يعد مكفرا، ومبدأ الخروج على ولاية الجور ثم زادوا عقائد أخر مع تقدم الزمان، والنبي ﷺ قد بين لنا أكثر صفاتهم التي يعرفون بها ، ومن خلال نصوص الفقهاء ، فإنهم أطلقوا الخروج على كل من يتصف بهذه الصفات أو ببعضها . ومن تلك النصوص:

- قال القرطبي -رحمه الله - في تفسيره: "...والذي عليه الأكثر من العلماء أن الصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه ... والأول مذهب طائفة من المعتزلة ، وهو مذهب الخوارج ، فاعلمه" (١١٧) .
- قال ابن عبد البر -رحمه الله - : "وإلى منازعة الظالم الجائر ذهب طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج" (١١٨)

١١٢()- المغني ٤٦ / ١٠

١١٣()- صحيح البخاري (٥٧ / ٩) ر ٧١١٢ باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه ، وجاء في البخاري (٥٤ / ٩) ر ٧٠٥٩ - عن سعيد بن جبير قال خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثا حسنا قال فبادرنا إليه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول { وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة } فقال هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك إنما كان محمد صلى الله عليه وسلم يقاتل المشركين وكان الدخول في دينهم فتنة وليس كقتالكم على الملك"

١١٤()- منهاج السنة ١٥٣ / ٥

١١٥()- المحلي (٣٣٣ / ١١)

١١٦()- حاشية رد المحتار (٤٤٩ / ٤)

١١٧()- تفسير الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله القرطبي ١٠٩ / ٢

- وقال: "إنما قيل لهم خوارج لقوله ﷺ لأصحابه يخرج فيكم ومعنى قوله فيكم أي عليكم ... وكان خروجهم ومروقهم في زمن الصحابة فسموا الخوارج ، وسموا المارقة بقوله في ﷺ" يرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية" وبقوله ﷺ تقتتل طائفتان من أمتي تمرق منهما مارقة تقتلها أولى الطائفتين بالحق ، فهذا أصل ما سميت به الخوارج والمارقة . ثم استمر خروجهم على السلاطين فأكدوا الاسم ثم اختلفوا فرقا لها أسماء منهم الإباضية أتباع عبد الله بن إباح ، والأزارقة أتباع نافع بن الأزرق ، والصفورية أتباع النعمان زياد بن الأصفر ، وأتباع نجدة الحروري يقال لهم النجدات ... وفرق سواها يطول ذكرها وليس هذا موضعه وهم يتسمون بالشرأة ولا يسميهم بذلك غيرهم بل أسماؤهم التي ذكرناها عنهم مشهورة في الأخبار الأشعار" (١١٩)
- قال شيخ الإسلام - رحمه الله - "... ولهم خاصتان مشهورتان فارقوا بهما جماعة المسلمين وأتمتهم: أحدهما : خروجهم عن السنة ، وجعلهم مالميس بسينة سيئة أو مالميس بحسنة حسنة... والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنته ، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته ، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف بزعمهم ظاهر القرآن . وغالب أهل البدع غير الخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا .... الفرق الثاني في الخوارج وأهل البدع أنهم يكفرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب ، ودارهم هي دار الإيمان ..." (١٢٠)
- وقال: "... وكلا الطائفتين [أي: الرافضة والخوارج] تطعن بل تكفروا للمسلمين وجمهور الخوارج يكفرون عثمان علياً ومن تولاهما، والرافضة يلعنون أبا بكر وعمر وعثمان ومن تولاهما، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج: من سفك الدماء، وأخذ الأموال، والخروج بالسيف؛ فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم" (١٢١)
- وقال ابن عبد البر - رحمه الله -: "والحرورية منسوبة إلى حروراء خرج فيه أولهم على علي ﷺ فقاتلهم بالنهروان، وأظهره الله عليهم فقتل منهم ألوفا ، وهم قوم استحلوا بما تأولوا من كتاب الله عز وجل دماء المسلمين وكفروهم بالذنوب ، وحملوا عليهم السيف وخالفوا جماعتهم فأوجبوا الصلاة على الحائض ، ولم يروا على الزاني الحصن الرجم، ولم يوجبوا عليه إلا الحد مائة ، ولم يطهرهم عند أنفسهم إلا الماء الجاري أو الكثير المستبحر إلى أشياء يطول ذكرها قد أتينا على ذكر أكثرها في غير هذا الموضوع فمروا من الدين بما أحدثوا فيه مروق السهم من الرمية كما قال . " (١٢٢)
- وقال في فتح الباري: "وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم الحصن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان قادرا

١١٨ (١) - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣ / ٢٧٩)  
 ١١٩ (١) - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (٢ / ٤٠٠ - ٤٠٢)  
 ١٢٠ (١) - مجموع الفتاوى (١٩ / ٧٣)  
 ١٢١ (١) - "المجموع" (٣٥ / ١٣):  
 ١٢٢ (١) - الاستذكار (٢ / ٤٩٩)

وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب ... وقال بن حزم ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ومن أذمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال الواجب صلاة بالعادة وصلاة بالعشي ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ... وقال أبو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال بن حزم أسوأهم حالا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب" (١٢٣)

ويمكن حصر صفاتهم فيما يلي:

- ١- أهل عبادة
- ٢- الغلو
- ٣- سيماهم التحالق
- ٤- أحداث الأسنان
- ٥- سفهاء الأحلام
- ٦- يتجددون
- ٧- استباحة الدماء والأموال
- ٨- التكفير

وهذه الصفات جاءت بما النصوص المتقدمة من السنة النبوية ، وكلام العلماء كصفة العبادة ، والغلو ، وعدم الانقطاع ، واستباحة الدماء والأموال ، ومن النصوص النبوية الخاصة بتلك الصفات :

- حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: { إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية } (١٢٤) ، وفي لفظ { دعه فإن له أصحابا يحقر أحداكم صلواته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم } (١٢٥)

- وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه قول النبي ﷺ : " إن من ضنئى هذا قوما يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد" (١٢٦) ، وفي لفظ { أن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في

١٢٣)- فتح الباري - ابن حجر (١٢ / ٢٨٥)

(١٢٤) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٠ / ح ١٠٦٣ / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

(١٢٥) - من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٤٠ / ح ٦٥٣٤ / باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون وكان بن عمر يراهم شرار خلق الله وقال إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين ؛ صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٤ / ح ١٠٦٤ / باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، واللفظ لمسلم

(١٢٦) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤١ / ح ١٠٦٤ / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

فرقة من الناس سيماهم التحالق قال هم شر الخلق أو من أشر الخلق { (١٢٧) وفي لفظ للبخاري: "سيماهم التحليق أو قال التسبيد" (١٢٨) قال أبو داود- رحمه الله- : "التسبيد استئصال الشعر" (١٢٩) .

- وحديث علي رضي الله عنه قال: { سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية { (١٣٠) ، وفي لفظ: { أيها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من أمتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتكم بشيء ولا صلاتكم إلى صلاتكم بشيء ولا صيامكم إلى صيامكم بشيء يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية { (١٣١) ، وفي لفظ: { إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناسا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم وأشار إلى حلقه من أبغض خلق الله إليه { (١٣٢)

- وحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: { قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بعدي من أمتي أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه هم شر الخلق والخليقة { (١٣٣)

### ● لاينقطعون

- وحديث أبي برزة رضي الله عنه حيث جاء فيه: "يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية سيماهم التحليق لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال" (١٣٤)

- قال شيخ الإسلام- رحمه الله-: " فإنه قد أخبر في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال . وقد اتفق المسلمون على أن الخوارج ليسوا مختصين بذلك العسكر" (١٣٥) .

- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: " يخرج من أمتي قوم يسيئون الأعمال يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم قال يزيد لا أعلمه إلا قال يحقر أحدكم عمله مع

(١٢٧) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٥ / ح ١٠٦٤ / باب ذكر الخوارج وصفاتهم

١٢٨-) صحيح البخاري (١٦٢ / ٩) ر ٧٥٦٢ باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم

١٢٩-) سنن أبي داود (٣٨٨ / ٤)

(١٣٠) - صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٥٣٩ / ح ٦٥٣١ / باب قتل الخوارج والملحد بعد إقامة الحجة عليهم وقول الله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون وكان بن عمر يراهم شرار خلق الله وقال إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين ؛ صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٧ / ح ١٠٦٦ باب التحريض على قتل الخوارج ، واللفظ لمسلم

(١٣١) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٨ / ح ١٠٦٦ باب التحريض على قتل الخوارج

(١٣٢) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٤٩ / ح ١٠٦٦ باب التحريض على قتل الخوارج

(١٣٣) - صحيح مسلم ج ٢/ص ٧٥٠ / ح ١٠٦٨ / باب الخوارج شر الخلق والخليقة

١٣٤-) سنن النسائي الكبرى (٣١٢ / ٢) وقال: " ؛ سنن النسائي الكبرى (٣١٢ / ٢) وقال: " شريك بن شهاب ليس بذلك المشهور " ضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي (١٧٥ / ٩) ر ٤١٠٣ ؛ مسند أحمد بن حنبل (٤ / ٤٢١) ر ١٩٧٩٨ قال الأرناؤوط: "صحيح لغيره دون قوله : " حتى يخرج آخرهم " وهي هنا مختصرة . وإسناده ضعيف

لجهالة شريك بن شهاب" ، وصححه الحاكم (٢ / ٤٣٣ ، ر ٢٦٤٧

١٣٥-) مجموع الفتاوى " (٤٩٦ / ٢٨)

عملهم يقتلون أهل الإسلام فإذا خرجوا فاقتلوهم ثم إذا خرجوا فاقتلوهم ثم إذا خرجوا فاقتلوهم فطوبى لمن قتلهم وطوبى لمن قتلوه كلما طلع منهم قرن قطعه الله عز و جل فردد ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلم عشرين مرة أو أكثر وأنا أسمع" (١٣٦)

- "قال محمد بن الحسين : لم يختلف العلماء قديما وحديثا أن الخوارج قوم سوء عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ ، وإن صلوا وصاموا ، واجتهدوا في العبادة ، فليس ذلك بنافع لهم ، نعم ، ويظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وليس ذلك بنافع لهم ؛ لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهونون ، ويموهون على المسلمين ، ... والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس ، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديما وحديثا ، ويخرجون على الأئمة والأمراء ويستحلون قتل المسلمين" (١٣٧)
- وقال شيخ الإسلام " فهؤلاء مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم وما هم عليه من العبادة والزهادة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم ، وقتلهم علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لخروجهم عن سنة النبي وشريعته.. " أ.هـ (١٣٨)
- ٩- خروجهم من أجل الدين

وأما كون سبب خروجهم هو الدين ، فيدل عليه ما تقدم من النصوص التي بينت شدتهم في العبادة ، وأن اعتراضهم غير للدين بزعمهم ، ومن ذلك اعتراضهم على قسمة الغنائم ، واعتراضهم على علي ابن أبي طالب ﷺ حيث جاء في صحيح مسلم عن أبي رافع ﷺ مولى رسول الله ﷺ أن الخروية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب ﷺ قالوا لا حكم إلا لله. قال علي كلمة حق أريد بها باطل إن رسول الله ﷺ وصف ناسا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء « يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم - وأشار إلى حلقه - من أبغض خلق الله إليه" (١٣٩)

وقال في المحلى : "البغاة قسمان لا ثالث لهما: إما قسم خرجوا على تأويل في الدين فأخطئوا فيه، كالخوارج وما جرى مجراهم من سائر الأهواء المخالفة للحق. " (١٤٠)

وتقدم قول شيخ الإسلام "...وبالجملية العادة المعروفة أن الخروج على ولاة الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والإمارة وهذا قتال على الدنيا، ... وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقتلهم قتال على الدين" (١٤١)

١٣٦)- مسند أحمد بن حنبل (٢ / ٨٤) ر ١٥٥٦٢ ، قال الأرنبوط : " حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف أبو جناب ضعيف ومدلس وشهر بن حوشب ضعيف ، وقد أخرجه ابن ماجة ١٧٤ بلفظ : " أن رسول الله ﷺ قال ينشأ نشء يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم كلما خرج قرن قطع قال ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول كلما خرج قرن قطع أكثر من عشرين مرة حتى يخرج في عراضهم الدجال وهذا إسناد حسن " ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥ / ٤٥٤) ر ٢٤٥٥ ؛ سنن ابن ماجة (١ / ٦١) ر ١٧٤ قال في في الزوائد ، إسناده صحيح . وقد احتج البخاري بجميع رواته "

١٣٧)- الشريعة للأجري (١ / ١٩)

١٣٨)- مجموع الفتاوى (١١ / ٤٧٣)

١٣٩)- صحيح مسلم (٣ / ١١٦) ر ٢٥١٧

١٤٠)- المحلى (١١ / ٣٣٣)

وقال "قال الأشعري وغيره أجمعت الخوارج على تكفير علي بن أبي طالب ﷺ... وقد اتفق الصحابة العلماء بعدهم على قتال هؤلاء فإنهم بغاة على جميع المسلمين سوى من وافقهم على مذهبهم وهم يبدؤون المسلمين بالقتال ولا يندفع شرمهم إلا بالقتال فكانوا أضرم على المسلمين من قطاع الطريق فإن أولئك إنما مقصودهم المال فلو أعطوه لم يقاتلوا وإنما يتعرضون لبعض الناس وهؤلاء يقاتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن" (١٤٢)

قال في المدونة: "... قلت: فما فرق ما بين المخارئين والخوارج في الدماء؟ قال: لأن الخوارج خرجوا على التأويل، والمخارئين خرجوا فسقا وخلوعا على غير تأويل، وإنما وضع الله عن المخارئين إذا تابوا حد الحراة حق الإمام، وإنه لا يوضع عنهم حقوق الناس وإنما هؤلاء الخوارج قاتلوا على دين يرون أنه صواب." (١٤٣)

### ١٠- التحريض على الخروج

من المعلوم أن من ضمن عقيدتهم الخروج على ولاية الجور، وبوادر الخروج منهم تكون بالدعوة إليه بوسائل متعددة، ثم يؤول ذلك للخروج بالسيف. فصفة التحريض على الخروج هي أمانة تدل عليهم، وهي صفة ثابتة لهم قبل الخروج، وثابتة لبعضهم قبل الخروج وبعده؛ لأن منهم طائفة لاتعلن الخروج، ولكنها تدعو إليه من خلال التهيج والإثارة، وهؤلاء يُسمون بالخوارج القعدية، وإمامهم أو رئيسهم هو عمران بن حطان، وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ﷺ بتلك الأبيات السائرة، وقد كان يُهيج ويُثير على الخلفاء، فإذا اكتشف في أرض هرب منها إلى أرض أخرى، وتم الاصطلاح على تسميتهم بالخوارج القعدية، قال ابن حجر -رحمه الله- عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور كان يرى رأي الخوارج قال أبو العباس المبرد كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم" (١٤٤)

قال ابن حجر -رحمه الله "والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزينونه" (١٤٥)

وقال في روضة الطالبين: "الخوارج صنف من المبتدعة يعتقدون أن من فعل كبيرة، كفر وخلد في النار، ويطعنون لذلك في الائمة، ولا يحضرون معهم الجمعات والجماعات... لو أظهر قوم رأي الخوارج، وتجنّبوا الجماعات، وكفروا الامام ومن معه، فإن لم يقاتلوا وكانوا في قبضة الامام، لم يقتلوا ولم يقاتلوا، ثم إن صرحوا بسب الامام أو غيره من أهل العدل، عزروا، وإن عرضوا، ففي تعزيرهم وجهان." (١٤٦)

١٤١- منهاج السنة ٥/ ١٥٣

١٤٢- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (٥/ ١٢٥)

(١٤٣) - المدونة (١/ ٥٢٨-٥٣٠)

١٤٤- فتح الباري - ابن حجر ١/ ٤٣٢

١٤٥- فتح الباري - ابن حجر ١/ ٤٣٢

١٤٦- روضة الطالبين (٧/ ٢٧٢)

قال في المغني: "إذا أظهر قوم رأي الخوارج ... وان سبوا الامام أو غيره من أهل العدل عزروا لأنهم ارتكبوا محرماً لا حد فيه وان عرضوا بالسب فهل يعزرون؟ على وجهين" (١٤٧). وقال في الإنصاف: "فوائد: الأولى قوله فإن سبوا الإمام عزروهم، وكذا لو سبوا عدلاً فلو عرضوا للإمام أو للعدل بالسب ففي تعزيرهم وجهان ... أحدهما يعزر قلت وهو الصواب ... قال في المذهب فإن صرحوا بسب الإمام عزروهم" (١٤٨).

وأكثر الخوارج في هذا العصر هم من الخوارج القعدية، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - : "وكذلك الخوارج لما كانوا أهل سيف وقتال ظهرت مخالفتهم للجماعة حين كانوا يقاتلون الناس وأما اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس" (١٤٩).

### المبحث الثاني : التفريق بينهما في الشروط وفيه ثلاثة مطالب

#### المطلب الأول : الشروط المشتركة بين البغاة والخوارج لقتالهم

يشترط لقتال البغاة والخوارج عدة شروط أهمها : باستقراء نصوص الفقهاء ؛ فإنهم اشترطوا ستة شروط في الخارجين على الإمام ؛ حتى يعاملون معاملة البغاة سواء كانوا من الخوارج أو البغاة ، لأن الفقهاء - في الجملة - جعلوا حكمهما واحداً من حيث القتال ، وتلك الشروط هي :

١- أن تكون الدار دار إسلام وحاكمها مسلم .

فإن أحكام البغاة والخوارج لا تكون إلا في دار الإسلام يحكمها حاكم مسلم . وهذا واضح من النصوص المتقدمة ، وما جاء في لزوم جماعة المسلمين وإمامهم والسمع والطاعة للإمام وإن جار وظلم .

٢- أن يكون لهم منعة بكثرة أوبقوة .

٣- أن يخرجوا عن قبضة الإمام، وطاعته بحيث لا تجري أحكام الإمام عليهم .

٤- أن يكون لهم تأويل .

ونصوص الفقهاء التي تقدمت في المبحث السابق تدل على هذه الشروط ، ويضاف إليها :

قال في التاج والإكليل: "من المدونة : والخوارج إذا خرجوا فأصابوا الدماء والأموال ثم تابوا ورجعوا وضعت الدماء عنهم ويؤخذ منهم ما وجد بأيديهم من مال بعينه ، وما استهلكوه لم يتبعوا به ولو كانوا أملياء لأنهم متأولون بخلاف الحارثيين" (١٥٠) .

قال في روضة الطالبين : "الذين يخالفون الامام بالخروج عليه وترك الانقياد، والامتناع من أداء الحقوق ينقسمون إلى بغاة وغيرهم، ... أما البغاة، فتعتبر فيهم خصلتان، إحداهما: أن يكون لهم تأويل يعتقدون بسببه جواز الخروج على الامام، أو منع الحق المتوجه عليهم... الخصلة الثانية: أن يكون لهم شوكة وعدد بحيث يحتاج الامام

١٤٧- (١٠ / ٥٥) - المغني

١٤٨- (١٠ / ٣٢١) - الإنصاف

١٤٩- (النوبات لابن تيمية ص: ١٢٣

١٥٠- (١٠ / ٤٢) : الذخيرة لشهاب الدين القرافي (٣ / ٤٠٢)

في ردهم إلى الطاعة إلى كلفة، ببذل مال، أو إعداد رجال، ونصب قتال، فإن كانوا أفراداً يسهل ضبطهم، فليسوا بغاة،" (١٥١) وقال في روضة الطالبين: "... قال الشافعي وجماهير الاصحاب: لو أظهر قوم رأي الخوارج، وتجنبوا الجماعات، وكفروا الامام ومن معه، فإن لم يقاتلوا وكانوا في قبضة الامام، لم يقتلوا ولم يقاتلوا" (١٥٢)

وقال في المغني: "إذا أظهر قوم رأي الخوارج مثل تكفير من ارتكب كبيرة وترك الجماعة واستحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا أنهم لم يخرجوا عن قبضة الإمام ولم يسفكوا الدم الحرام فحكى القاضي عن أبي بكر انه لا يحل بذلك قتلهم ولا قتالهم وهذا قول أبي حنيفة و الشافعي وجمهور أهل الفقه" (١٥٣)

قال في الفروع: "... وإن فات شرط فقطاع طريق" (١٥٤)

قال الماوردي- رحمه الله - : "وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه، فإن لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد إليهم اليد تركوا ولم يحاربوا" (١٥٥)

قال في الفروع: "أجمع العلماء أن الخوارج وشبههم من أهل البدع والبعي متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وجب قتالهم بعد الإنذار والإعذار" (١٥٦)

٥- وهل يشترط أن ينصبوا إماماً لهم ؟ اشترط ذلك بعض الشافعية وبعض الحنابلة :

قال النووي : " يجب القطع بأن الشوكة لا تحصل إذا لم يكن لهم متبوع مطاع، إذ لا قوة لمن لا يجمع كلمتهم مطاع، وهل يشترط أن يكون فيهم إمام منصوب لهم أو منتصب ؟ وجهان، ويقال: قولان، أصحهما عند الاكثرين: لا يشترط (١٥٧)

قال في الحاوي : "... فإذا ثبت بما ذكرنا من الكتاب والسنة والإجماع إباحة قتالهم على بغيتهم ، فقتالهم معتبر بثلاثة شروط متفق عليها ، ورابع مختلف فيه . أحدها : أن يكونوا في منعة ، بكثرة عددهم ، لا يمكن تفريق جمعهم إلا بقتالهم فإن كانوا آحاداً لا يمتنعون استوفيت منهم الحقوق ، ولم يقاتلوا .

... والشرط الثاني : أن يعتزلوا عن دار أهل العدل بدار ينحازون إليها ويتميزون بها ، كأهل الجمل وصفين . فإن كانوا على اختلاط بأهل العدل ، ولم ينفردوا عنهم : لم يقاتلوا . والشرط الثالث : أن يخالفوه بتأويل محتمل ، كالذي تأوله أهل الجمل" (١٥٨)

١٥١- روضة الطالبين (٧/ ٢٧١-٢٧٢)

١٥٢- روضة الطالبين (٧/ ٢٧٢)

١٥٣- المغني (١٠/ ٥٥)

١٥٤- الفروع وتصحيح الفروع (١١/ ٢١٧)

١٥٥- الأحكام السلطانية والولايات الدينية (ص: ٧٥)

١٥٦- الفروع وتصحيح الفروع (١١/ ٢٢٠)

١٥٧- روضة الطالبين (٧/ ٢٧٣)

"أما الرابع المختلف فيه : فهو نصب إمام لهم يجتمعون على طاعته ، وينقادون لأمره ، ففيه وجهان : أحدهما : ...إنه شرط يستحق به قتلهم ، ليستقر به تميزهم ومباينتهم . والوجه الثاني : وهو قول الأكثرين من أصحاب الشافعي : إنه ليس بشرط في قتلهم . لأن علياً عليه السلام قاتل أهل الجمل ولم يكن لهم إمام ، وقاتل أهل صفين قبل أن ينصبوا إماماً لهم ." (١٥٩)

قال في الإنصاف : "ظاهر كلام المصنف أيضاً أنه سواء كان فيهم واحد مطاع أولاً وأهم سواء كانوا في طرف ولايته أو وسطها وهو صحيح وهو المذهب وهو ظاهر كلام الأصحاب وقدمه في الفروع ، وقال في الترغيب لا تتم شوكتهم إلا وفيهم واحد مطاع وأنه يعتبر كونهم في طرف ولايته" (١٦٠)

وعلى القول باشتراط نصب إمام للبغاة، فإذا لم يكن لهم إمام كانوا في حكم قطاع الطرق .

### تنبيهات :

**الأول : خالف في الشرط الثاني أبو بكر من الحنابلة وقال :** لا فرق بين الكثير والقليل وحكمهم حكم البغاة إذا خرجوا عن حكم الامام" (١٦١) وهو ظاهر مذهب المالكية قال في الذخيرة : وعرفه ابن شاس : بأنه : "الذي يخرج على الإمام يبتغي خلفه أو يمتنع من الدخول في طاعته أو يمنع حقا وجب عليه بتأويل" (١٦٢) قال القرافي في الذخيرة بعد أن ذكر هذا التعريف : "ووافقنا الأئمة على هذا التفسير غير أنهم نصوا على اشتراط الكثرة الخوجة للجيش وأن العشرة ونحوها قطاع الطريق... واشترطوا التأويل مع الكثرة والخروج على الإمام فجعلوا الشروط ثلاثة (١٦٣)

**واستدلوا :** بأن الخروج أساسه التأول وعقيدة الخارج ، لا الشوكة ، ولا عدد من يشاركونه تلك العقيدة. فلا معنى لاشتراط الشوكة مع وجود التأويل .

**واستدل الجمهور بأن ابن ملجم - لما جرح علياً عليه السلام قال للحسن: إن برئت رأيت رأيي وإن مت فلا تمثلوا به" (١٦٤) - فلم يثبت لفعله حكم البغاة. (١٦٥) . ولأن إثبات حكم البغاة للعدد اليسير يفضي إلى إتلاف أموال الناس ؛ لأن البغاة يسقط عنهم ضمان ما أتلّفوه. والراجح هو قول الجمهور لقوة دليلهم ؛ ولأن هذا القول يفتح باب الخروج والفتن بحجة التأويل . والله تعالى أعلم .**

١٥٨(٠)- الحاوي الكبير (٢٢٣ / ١٣)

١٥٩(٠)- الحاوي الكبير (٢٢٤ / ١٣)

١٦٠(٠)- الإنصاف (٣١١ / ١٠)

١٦١(٠)- المغني (٤٦ / ١٠)

١٦٢(٠)- انظر الذخيرة - (٥ / ١٢) ؛ التاج والإكليل - (٢٧٨ / ٦)

١٦٣(٠)- انظر الذخيرة - (٦-٥ / ١٢)

١٦٤(٠)- المستدرک على الصحيحين (٣ / ١٥٥) ر ٤٦٩٠٠ ؛ السنن الكبرى للبيهقي (٨ / ٥٦) ر ١٦٤٨٣ ؛ المعجم الكبير

الطبراني (٩٧ / ١) ر ١٦٨

١٦٥(٠)- انظر كشاف القناع لمنصور البهوتي (١٠ / ٢١٦)

الثاني : واختلفوا في تحقيق المناط في كيفية تحقق المنعة ، هل يكون بمباينة أهل العدل ، أو بإظهار الغلبة ، فاشتراط بعض الشافعية أن ينفرد البغاة ببلدة أو قرية ، وهو ظاهر مذهب الحنفية ، واحتجوا بأن ذلك من أجل أن يستقر به تمييزهم ومباينتهم ، ولأن المنعة لا تتحقق إلا بذلك. ونوقش: بأن تمييزهم ومباينتهم ، وتحقق الشوكة تحصل بدون ذلك .

ولم يشترط ذلك الجمهور من الشافعية والحنابلة والظاهرية، وإنما اشترطوا أن يتميزوا عن جماعة الإمام في أي موضع من المواضع وإن لم ينفردوا به دون غيرهم. قال النووي : " في شروط البغاة : "... وشرط جماعة من الاصحاب في الشوكة أن ينفردوا ببلدة، أو قرية، أو موضع من الصحراء، وربما قيل: يشترط كونهم في طرف من أطراف ولاية الامام بحيث لا يحيط بهم أجناده، والاصح الذي قاله المحققون: أنه لا يعتبر ذلك، وإنما يعتبر استعصاؤهم وخروجهم عن قبضة الامام حتى لو تمكنوا من المقاومة وهم محفوفون بجند الاسلام، حصلت الشوكة" (١٦٦)

قال في البحر الرائق : " قوله: (خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وغلبوا على بلد... وقيد بغلبتهم على بلد ؛ لأنه لا يثبت حكم البغي ما لم يغلبوا ويجمعوا ويصير لهم منعة" (١٦٧) . وقال في حاشية رد المحتار: "قوله: (وغلبوا على بلد) الظاهر إن ذكر البلد بيان للواقع غالبا، لان المدار على تجمعهم وتعسكرهم، وهو لا يكون إلا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب كونه ببلدة، فلو تجمعوا في بركة فالحكم كذلك." (١٦٨)

الثالث: قال بعض المالكية بأن المغالبة للإمام لا تكون إلا بالقتال . قال في حاشية الدسوقي : " ( قوله : وعدم المبالاة ) هذا عطف تفسير أي أنه لا بد أن يكون الخروج على وجه المغالبة ، والمراد بها إظهار القهر وعدم المبالاة ، وإن لم يقاتل كما استظهره بعض . " (١٦٩) ، وقال الخرشي : "ولا بد أن يكون الخروج مغالبة فمن خرج على الإمام لا على سبيل المغالبة فلا يكون من البغاة ، واستظهر بعض أن المراد بالمغالبة إظهار القهر ، وإن لم يقاتل ، وقيل : المراد بها المقاتلة" (١٧٠) ، وأكثر الفقهاء لم يشترط ذلك كما سيأتي ، وإنما اشترطوا لقتالهم الخروج عن قبضة الإمام بحيث لا يخضعون لأحكامه .

الرابع: استصحابا لما تقدم من المعنى العام للبغاة الذي يتضمن المعاني الثلاثة ، فلا يخلو الخارج على الإمام من ثلاثة أحوال :

الحال الأول : أن يكون خروجهم بتأويل سائع ، فقد اتفق الجميع أنهم بغاة فإن لم يكن لهم منعة بقوة أو كثرة فحكمهم حكم المحاربين ، وأما المالكية والظاهرية فقد جعلوهم في حكم البغاة مطلقا .

١٦٦- روضة الطالبين (٧/ ٢٧٣)

١٦٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١١/ ٣٨٧- ٣٨٨)

١٦٨- حاشية رد المحتار (٤/ ٤٥١)

١٦٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٨/ ٢٧٩)

١٧٠- شرح مختصر خليل للخرشي (٢٣/ ٨٣- ٨٤)

**الحال الثاني :** أن يكون خروجهم بتأويل فاسد كالخوارج : فقد ألحقهم المالكية بالبغاة مطلقا قلوا أو كثروا ، وجدت المنعة أو لا ، ووافق الجمهور المالكية بشرط وجود المنعة ، أما إذا لم توجد لهم منعة ، فحكمهم حكم المخاربن وقطاع الطرق. والظاهرية جعلوهم في حكم المخاربن مطلقا وجدت المنعة أو لا.

**الحال الثالث :** أن يكون خروجهم بغير تأويل ، فقد اعتبرهم المالكية في حكم أهل الحرب مطلقا حتى وإن كانوا ذو منعة ، وأما الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة ، فإنهم يلحقونهم بالمخاربن إذا لم يكن لهم منعة ، أما إذا وجدت المنعة ، فحكمهم حكم البغاة . ونفي التأويل هنا لا يعني عدم وجوده عند الخارجين ، وإنما يكون في هذه الحال تأويلا متفقا على بطلانه ، من جهة عدم وجود الشبهة التي تعرض للحالين السابقين . ولكن مع وجود المنعة يرتقي عند الجمهور إلى حكم التأويل السائغ من حيث الضمان مع الاتفاق على الفرق بينهما . وفيما يلي بعض نصوص الفقهاء الدالة على ذلك :

**أولا : الحنفية :** قال في المبسوط : " فلا يعتبر تأويلهم الباطل في إسقاط الضمان قبل أن يصيروا أهل منعة فاما بعدما صارت لهم منعة فقد انقطع ولاية الالتزام بالدليل حسا فيعتبر تأويلهم وان كان باطلا في إسقاط الضمان عنهم كتأويل أهل الحرب بعدما أسلموا" (١٧١) . وقال : " وإذا انضمت المنعة بالتأويل في حق الخوارج كانوا بمنزلة أهل الحرب في سقوط الضمان عنهم فيما أتلفوا من الدماء والأموال " (١٧٢)

**ثانيا : المالكية :** قال في الكافي : " وما استهلكه البغاة الخوارج من دم أو مال ثم تابوا لم يؤخذوا به وما كان قائما رده بعينه هذا كله فيمن خرج بتأويل يسوغ له " (١٧٣)

قال في منح الجليل : "... البغاة قسما أهل تأويل وأهل عناد " (١٧٤)

وقال في الذخيرة : "ولا يضمنون ما أتلفوه في الفتنة من نفس او مال إن كانوا خرجوا بتأويل وأهل العصبية ومخالفة السلطان بغير تأويل يلزمهم النفس والمال قائما أو فائتا" (١٧٥)

**ثالثا : الشافعية :** قال في الحاوي عند ذكر شروط البغاة : "... والشرط الثالث : أن يخالفوه بتأويل محتمل ، كالذي تأوله أهل الجمل " (١٧٦) وقال في المنهاج في بيان معنى البغاة : "هم مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الإنقياد أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم . قيل وإمام منصوب . ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات ، وتكفير ذي كبيرة . ولم يقاتلوا ، تركوا وإلا فقطاع طريق " (١٧٧)

١٧١- المبسوط (٣/ ٢٥٣)

١٧٢- المبسوط - (٢٤ / ١٠٨)

١٧٣- الكافي في فقه أهل المدينة (١ / ٤٨٦)

١٧٤- منح الجليل شرح مختصر خليل (١٩ / ٣٤٨)

١٧٥- الذخيرة - (١٢ / ١٠)

١٧٦- الحاوي الكبير (١٣ / ٢٢٣)

١٧٧- منهاج الطالبين - (١ / ١٣١)

رابعاً : الحنابلة: قال ابن قدامة-رحمه الله- في المغني : "والخارجون عن قبضة الامام أصناف أربعة : احدها قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل فهؤلاء قطاع طريق . الثاني : قوم لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم كالواحد والاثني والعشرة ونحوهم فهؤلاء قطاع طريق . ... الصنف الرابع : قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش فهؤلاء البغاة الذين نذكر في هذا الباب حكمهم" (١٧٨) وقال في الفروع : "... وإن فات شرط فقطاع طريق" (١٧٩)

خامساً : الظاهرية: قال في الحلي: " فمن خرج بتأويل هو فيه مخطئ، لم يخالف فيه الإجماع، ولا قصد فيه خلاف القرآن وحكم رسول الله ﷺ وهو يتعمد خلافهما، أو يعند عنهما بعد قيام الحجة عليه، أو خرج طالبا غلبة في دنيا، ولم يخف طريقا، ولا سفك الدم جزافا، ولا أخذ المال ظلما، فهذا هو الباغي الذي يصلح بينه وبين من بغى عليه... فإن زاد الأمر حتى يخيفوا السبيل، ويأخذوا مال المسلمين غلبة، بلا تأويل، أو يسفكوا دما كذلك، فهؤلاء محاربون لهم حكم المحاربة، فإن زاد الأمر حتى يخرقوا الإجماع فهم مرتدون: تغنم أموالهم كلها حينئذ وتقسم" (١٨٠)

### المطلب الثاني: الشروط الخاصة بالبغاة لقتالهم

وهو شرط واحد مختلف فيه : دعوتهم للرجوع للحق قبل البدء القتال ، فإن لم يرجعوا قوتلوا وقد وقع الخلاف في كونه شرطا للقتال

تحرير محل النزاع : اتفقوا على أنهم إذا بدأوا القتال قوتلوا . واتفقوا على أنه يستحب دعوتهم للرجوع قبل القتال . واختلفوا إذ ظهر منهم العزم على القتال ، ولم يبدأوا القتال ، هل يشترط لبدء قتالهم دعوتهم للرجوع ؟ أم يجوز قتالهم ابتداء من غير دعوة على قولين :

القول الأول : يجوز بدء القتال بلا دعوة ، إذا ظهر منهم العزم على ذلك وهو مذهب الحنفية قال في المبسوط: " والقتل في حق أهل البغي للدفع فمن لم يقاتل ولم يعزم على ذلك لا يقتل" (١٨١) وقال " وينبغي لأهل العدل إذا لقوا أهل البغي أن يدعوهم إلى العدل ... وإن لم يفعلوا فلا شيء عليهم" (١٨٢) . وقال في بدائع الصنائع : "... وإن قاتلهم قبل الدعوة لا بأس بذلك" (١٨٣)

القول الثاني: أن دعوتهم شرط مطلقا وهو مذهب المالكية (١٨٤) والشافعية (١٨٥) ، والحنابلة (١٨٦)

١٧٨-() المغني ٤٦ / ١٠

١٧٩-() الفروع وتصحيح الفروع (٢١٧ / ١١)

١٨٠-() المحلي ( ٣٤٣ / ١١ )

١٨١-() المبسوط (٢٥١ / ٣)

١٨٢-() المبسوط (٢٥٣ / ٣ - ٢٥٤)

١٨٣-() بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٤١٤ / ٩)

١٨٤-() الكافي في فقه أهل المدينة (١ / ٤٨٦) ؛ الذخيرة في الفقه المالكي (٢ / ٣٩٢) ؛ مواهب الجليل (٨ / ٣٦٧)

١٨٥-() الأم للشافعي (٤ / ٢٢٧) ؛ الحاوي الكبير (٣ / ٢٢٥)

استدل الحنفية بالمعقول : قالوا : لأن الدعوة قد بلغتهم لكونهم في دار الإسلام . لأنهم قد علموا ما يقاتلون عليه فحالمهم في ذلك كحال المرتدين وأهل الحرب الذين بلغتهم الدعوة . نوقش بأنه اجتهاد في مقابل النص ؛ لأن النص جاء فيه الأمر بالإصلاح قبل القتال ، وهذا يقتضي وجوب الدعوة أولاً .

واستدل الجمهور بأدلة منها:

قوله تعالى : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء . فالإقتتال ابتداء ليس مأموراً به وإنما أمر الله تعالى بالإصلاح أولاً قبل القتال ، ولا سبيل إلى تحقيقه إلا بدعوتهم إليه قبل القتال " (١٨٧) "

ولأن علي بن أبي طالب ﷺ لم يقاتل الخوارج حتى أنفذ ابن عباس رضي الله عنهما إليهم بالنهروان ، يسألهم عن سبب مباينتهم ويحل شبهة تأويلهم " (١٨٨) ، فإذا كان هذا مع الخوارج الذين أمر رسول الله ﷺ بقتلهم ابتداء فالبغاة من باب أولى .

وبالإجماع قال في الفروع: " أجمع العلماء أن الخوارج وشبههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وجب قتالهم بعد الإنذار والإعذار " (١٨٩)

والراجع هو قول الجمهور لقوة أدلتهم ، وضعف دليل القول الأول . والله تعالى أعلم .

### المطلب الثالث : الشروط الخاصة بالخوارج لقتالهم

إذا تحققت الشروط المشتركة مع البغاة فلا بد من الشروط التالية :

- ١ - أن يدينوا بعقيدة الخوارج المتمثلة في التكفير بالذنب .
- ٢ - أن يظهروا عقيدتهم ويدعوا إليها .
- ٣ - استحلال دماء المسلمين وأموالهم .

وقد تقدم من نصوص الفقهاء ما يدل على اشتراط ذلك في مطلب الصفات الخاصة بهم واختلفوا في:

- ٤ - اشتراط دعوتهم للرجوع للحق قبل البدء بالقتال، فقد وقع الخلاف في كونه شرطاً لقتال الخوارج كما في البغاة :
- تحرير محل النزاع :

اتفقوا على أنهم إذا بدأوا القتال ، أو خرجوا عن قبضة الإمام وطاعته قوتلوا كالبغاة بعد دعوتهم للرجوع .

١٨٦- (١) - المغني (١٠ / ٤٩) ؛ الفروع وتصحيح الفروع (١١ / ٢١٧)

١٨٧- (١) - الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣ / ٤٤٣)

١٨٨- (١) - الحاوي الكبير (٣ / ٢٢٥)

١٨٩- (١) - الفروع وتصحيح الفروع ١١ / ٢٢٠

واختلفوا فيما إذا أظهروا بدعتهم ، وخرجوا عن قبضة الإمام ، و لم يبدأوا القتال هل يجوز قتالهم ابتداء ، أم أنه لابد من دعوتهم قبل القتال على قولين:

**القول الأول:** أنهم كالبغاة لايجوز قتالهم إلا بعد الدعوة ولو أظهروا العزم على القتال ، وهو قول الجمهور من الحنفية<sup>(١٩٠)</sup> وظاهر مذهب المالكية<sup>(١٩١)</sup> ، وهو مذهب الشافعية<sup>(١٩٢)</sup> ، ووجه عند الإمام أحمد<sup>(١٩٣)</sup>

**القول الثاني:** يجوز قتالهم ابتداء قبل الدعوة ، وهو المذهب عند الحنابلة<sup>(١٩٤)</sup> ، واختاره صاحب المغني ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١٩٥)</sup> . وهو قول الحنفية بشرط أن يظهر العزم على القتال<sup>(١٩٦)</sup> .

وقد استدل القول الأول : بالأثر والقياس أما الأثر : ماجاء عن علي عليه السلام أنه قال للخوارج الذين أنكروا عليه التحكيم : لا نبتدوكم بقتال<sup>(١٩٧)</sup> ، وأرسل إليهم ابن عباس رضي الله عنهما لمحاورةم ودعوتهم للرجوع ، وروي أنه استعمل عليهم عاملا ، وهو عبد الله بن خباب ، فقتلوه ، فأرسل إليهم أن ادفعوا إلينا قاتله نقتله به . قالوا : كلنا قتله قال : فاستسلموا نحكم عليكم . قالوا : لا . فسار إليهم ، فقاتلهم<sup>(١٩٨)</sup> ، "وعن البراء بن عازب رضي الله عنه ، قال : بعثني علي إلى النهر إلى الخوارج ، فدعوتهم ثلاثا قبل أن نقاتلهم<sup>(١٩٩)</sup> ، وهو قول وفعل صحابي ليس له مخالف فيكون إجماعا . وأجيب عنه من وجهين :

**الأول :** بأنه لم يبدأهم بالقتال لأنهم كانوا في ولايته ، ولم يخرجوا عن طاعته ، وكان ينفذ فيهم حكمه وليس هذا محل نزاع .

**الثاني:** أن الإجماع لا يكون على خلاف السنة، وقد تواترت السنة بالأمر بقتلهم ابتداء متى ما أظهروا عقيدتهم.

**ونوقش الجواب :** بأن خير من يفهم السنة هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم لم يبدأوا بقتالهم قبلالدعوة، فوجب الاقتداء بهم في تفسيرها . وأما القياس : فقياسا على البغاة من جهة كونهم من المسلمين خرجوا على الإمام بالتأويل والبغاة يشترط دعوتهم قبل القتال . ونوقش بأنه قياس مع الفارق من وجوه :

١٩٠- المبسوط (٣/ ٢٤٧) ؛ فتح القدير (١٣/ ٣٠١)  
 (١٩١) - الذخيرة ج٣/ص٤٠١ وقال : "الفرقة الثانية الخوارج ... وإذا خرجوا على إمام عدل ودعوا لمذهبهم دعاهم للسنة فإن أبوا قاتلهم" ؛ حاشية الدسوقي ٤٤٧/١ ؛ التاج والإكليل ج٦/ص٢٧٨ ؛ الكافي ج١/ص٢٢٢  
 ١٩٢- روضة الطالبين (٧/ ٢٧٢) ؛ منهاج الطالبين - (١/ ١٣١)  
 ١٩٣- الفتاوى الكبرى (٧/ ٣٧) ؛ الإنصاف ٣١١/١٠  
 ١٩٤- المغني (١٠/ ٥٥) ؛ كشاف القناع امنصور البهوتي (١٠/ ٢٢٦) وقال في " ( الثالث الخوارج الذين يكفرون ) المسلم (بالذنب .. فهم فسقة ) ... (يجوز قتلهم ابتداء) أي وإن لم يبدعوا بالقتال (والإجهاز على جريحهم)"  
 ١٩٥- انظر مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٤٨) ؛ الإنصاف (١٠/ ٣١١) ؛ مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥٠- ٤٥١)  
 ١٩٦- المبسوط (٣/ ٢٥٣- ٢٥٤) ؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٩/ ٣٣٩٥)  
 ١٩٧- السنن الصغرى للبيهقي (٣٣٩٥)  
 ١٩٨- السنن الصغرى للبيهقي (٣٣٩٦) ؛ سنن الدارقطني (٣/ ١٣٢) ر١٥٧  
 ١٩٩- السنن الصغرى للبيهقي(٣٣٩٣)

**الأول :** أن النبي ﷺ قد فرق بين الخوارج والبعثة لما قال ﷺ: "تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق" (٢٠٠). : "فبين النبي ﷺ أن الطائفة المذمومة تقتلها أدنى الطائفتين المفترقتين إلى الحق ، فجعل إحدى الطائفتين المفترقتين لها دنو من الحق - وإن كانت الأخرى أولى به - ولم يجعل للثالثة شيئاً من الدنو إلى الحق ، وهي طائفة الخوارج .

**الثاني :** أن النبي ﷺ أمر بقتال الخوارج قبل أن يقاتلوا . وأما أهل البغي فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء ، ولكن إذا اقتتلوا أمر بالإصلاح بينهم، ثم إن بغت الواحدة قوتلت كما جاء في الآية المتقدمة" (٢٠١)

**الثالث:** أن الخلاف قد وقع في ردتهم عن الإسلام ، بخلاف البغاة فلا خلاف في كونهم من المسلمين .

**أدلة القول الثاني :** وقد استدلووا بما تقدم من الأحاديث التي جاء فيها الأمر بقتل الخوارج قال في المغني: "والصحيح إن شاء الله أن الخوارج يجوز قتلهم ابتداء ، والاجهاز على جريحتهم ؛ لأمر النبي ﷺ بقتلهم ووعدده بالثواب من قتله ... ﷺ ؛ ولأن بدعتهم وسوء فعلهم يقتضي حل دمائهم ؛ بدليل ما أخبر به النبي ﷺ من عظم ذنبهم ، وأهم شر الخلق والخليقة ، وأهم يمرقون من الدين ، وأهم كلاب النار ، وحثه على قتلهم ، وإخباره بأنه لو أدركهم لقتلهم قتل عاد ؛ فلا يجوز إلحاقهم بمن أمر النبي ﷺ بالكف عنهم ، وتورع كثير من أصحاب النبي ﷺ عن قتلهم ، ولا بدعة فيهم" (٢٠٢)

**الراجح :** هو القول الأول لهدى الصحابة في ذلك ، ؛ ولأن الإصلاح ممكن بإزالة شبهتهم كما حدث مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، ويدل عليه أيضا اتفاق الفقهاء على عدم قتال البغاة حتى يخرجوا عن قبضة الإمام ويشهروا السلاح ، قال في الفروع: "أجمع العلماء أن الخوارج وشبههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وجب قتلهم بعد الإنذار والإعذار" (٢٠٣) . وقال في فتح الباري: "... وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام ما لم ينصب لذلك حرباً أو يستعد لذلك لقوله فإذا خرجوا فأقتلوهم ، وحكى الطبري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر لاعتقاده ... قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج ، وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعتهم إلى الرجوع إلى الحق والاعذار إليهم" (٢٠٤)

### ثمره الخلاف :

**الفرع الأول :** على القول الأول لا يجوز قتلهم أو قتلهم قبل دعوتهم ، وعلى القول الثاني يجوز قتلهم ابتداء وتبسيبهم ، والإجهاز على جريحتهم قبل الدعوة .

٢٠٠- سبق تخريجه

٢٠١- الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/٤٤٣)

٢٠٢- المغني (١٠/٤٦)

٢٠٣- الفروع وتصحيح الفروع ١١/٢٢٠

٢٠٤- فتح الباري لابن حجر (٨/٣٠)

**الفرع الثاني:** الحنفية لم يفرقوا بين البغاة والخوارج في الحكم من جهة عدم اشتراط الدعوة ، وكذلك الجمهور لم يفرقوا بين البغاة والخوارج في الحكم من جهة اشتراط الدعوة للقتال، وإنما الذي فرق بين الطائفتين هم الحنابلة.

**الفرع الثالث:** اعتبر الجمهور أن من الأسباب التي تستدعي قتالهم : الدعوة لبدعتهم قال في الإنصاف : " قوله وإن أظهر قوم رأي الخوارج ، ولم يجتمعوا لحرب لم يتعرض لهم بل تجري الأحكام عليهم كأهل العدل ... وقال في رواية بن منصور الحرورية إذا دعوا إلى ما هم عليه إلى دينهم فقاتلهم وإلا فلا يقاتلون" (٢٠٥) وهو قول عند المالكية ، قال في الذخيرة : " وقيل يضربون ويسجنون ولا يقتلون إلا أن يدعوا إلى بدعتهم فيقاتلون" (٢٠٦) ، وهو ظاهر مذهب الشافعية وقال في المنهاج : "ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا وإلا فقطاع طريق" (٢٠٧) وقال في : حاشية البجيرمي على الخطيب : "قوله : ( فلا يقاتلون ) أي لا يقاتلون بثلاثة شروط الأول : عدم قتالهم لنا . والثاني : كونهم في قبضتنا . الثالث عدم تضررنا بهم ... والمراد بكونهم في قبضتنا أن يجري عليهم حكمنا . " (٢٠٨) . "قوله : ( فلا يتعرض لهم ) أي بالقتل إن كانوا في قبضتنا ولنا التعرض لهم بالدفع إن تضررنا بهم كإظهار بدعتهم." (٢٠٩)

**الفرع الرابع :** قال في الذخيرة : " يمتاز قتال البغاة على قتال المشركين بأحد عشر وجها : أن يقصد بالقتال ردعهم القهري ، ويكف عن مدبرهم ، ولا يجهز على جريحهم ، ولا يقتل أسراهم ، ولا تغنم أموالهم ، ولا تسبي ذراريهم ، ولا يستعان عليهم بمشرك ، ولا يوادعهم على مال ، ولا تنصب عليهم الرعادات ، ولا تحرق عليهم المساكن، ولا يقطع شجرهم ، وقتال المحاربين قتال البغاة إلا في خمس : يقاتلون مدبرين ، ويجوز تعمد قتلهم ، ويطالبون بما استهلكوا من دم ومال في الحرب وغيرها ، ويجوز حبس أسراهم لاستبراء حالهم ، وما أخذوه من الخراج والزكوات لا تسقط عن من كان عليه كالغاصب" (٢١٠) .

## الفصل الثاني :

### أثر الفرق بين البغاة والخوارج وتطبيقاته المعاصرة وفيه أربعة مباحث

#### المبحث الأول : تحقيق الخلاف في عدم التفريق بين الخوارج والبغاة

مما تقدم في التعريف الاصطلاحي للبغاة والخوارج تبين تقرير المذاهب في التفريق بينهما في المعنى، وإن ظهر من بعض نصوص الفقهاء ما يدل على خلاف ذلك .

٢٠٥- (١٠ / ٣٢٠) - الإنصاف

٢٠٦- (٣ / ٤٠٢) - الذخيرة لشهاب الدين القرافي

٢٠٧- (١ / ١٣١) - منهاج الطالبين

٢٠٨- (١٢ / ٣٧٥) - حاشية البجيرمي على الخطيب

٢٠٩- (١٥ / ٨٢) - حاشيتنا قلوبوي - وعميرة

٢١٠- (١٢ / ٩) ، وانظر الأحكام السلطانية والولايات الدينية (ص: ٧٧)

والواقع أن الكثير من الفقهاء فرقوا بين البغاة والخوارج في المعنى ، وسووا بينهما في كثير من الأحكام ، وهو مشكل من جهة أن الشريعة جاءت بالفرق بينهم في المعنى والحكم .

والتسوية بين الطائفتين في الأحكام هو قول أكثر الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، ولذا تراهم يؤصلون لمسائل البغي بقتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه لتاركي الزكاة ، وبقنال الخوارج الأول في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقتاله مع معاوية رضي الله عنه . فيتم الاستدلال بما جاء في الطائفتين جميعا على كل من خرج على الإمام من البغاة أو الخوارج . وقد تقدمت بعض نصوص الفقهاء الدالة على ذلك ، وهي تتضمن الدلالة على أمرين :

- الأول : أن حكم الخوارج حكم البغاة .
- الثاني : استدلالهم بما جاء في قتال الخوارج على قتال البغاة والعكس (٢١١) .

وهذا التأصيل مخالف لأهل السنة والجماعة في المعتقد ؛ لأنهم يفرقون بين قتال الطائفتين . وهو مخالف أيضا للواقع بالنظر إلى المسائل التي وقع الخلاف فيها ، فإن الكثير من الفقهاء قرروا الفرق بينهما في الأحكام في عدد من المسائل كما سيأتي ، وقد فرقوا بين الطائفتين في بعض الأوصاف والشروط كما تقدم .

وقد حقق شيخ الإسلام-رحمه الله - الخلاف في ذلك عندما سئل عن البغاة ، والخوارج : ... فأجاب بقوله : " أما قول القائل : إن الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهما إلا في الاسم - فدعوى باطلة ، ومدعيها مجازف فإن نفي الفرق إنما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم ، مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البغي ؛ فإنهم قد يجعلون قتال أبي بكر لمناعي الزكاة ، وقتال علي الخوارج ، وقتاله لأهل الجمل وصفين إلى غير ذلك من قتال المنتسبين إلى الإسلام . من باب قتال أهل البغي . ثم مع ذلك فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة ، لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ، ولا فسق بل مجتهدون : إما مصيبون ، وإما مخضون ، وذنوبهم مغفورة لهم ، ويطلقون القول بأن البغاة ليسوا فاسقا فإذا جعل هؤلاء وأولئك سواء ؛ لزم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقيين على العدالة سواء ، ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ، ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة ، وأما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين ، وغير أهل الجمل وصفين ، ممن يعد من البغاة المتأولين ، وهذا هو المعروف عن الصحابة ، وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين ، وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم : من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم ... وقتال الخوارج قد ثبت عنه أنه أمر به وحض عليه فكيف يسوي بين ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه وأثنى عليه ؟ !! " (٢١٢)

٢١١-) انظر شرح فتح القدير - (٦ / ١٠٠) ؛ وانظر البحر الرائق - (٥ / ١٥١) ، ٣٨٧/١١ ؛ حاشية ابن عابدين - (٤ / ٢٦٢) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة (١ / ٤٨٦) ؛ التاج والإكليل لمختصر خليل (١٢ / ٣٧-٣٨) ؛ الذخيرة لشهاب الدين القرافي (٣ / ٤٠٢) ؛ الحاوي الكبير (١٣ / ٢٢٣-٢٢٥) ؛ الإناصاف ٣١٢ / ١٠ ؛ المغني (١٠ / ٤٦) (٢١٢-) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣ / ٤٤٣)

وقال : " والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال من أهل القبلة طريقتان : منهم من يرى قتال علي يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال أهل البغي وكذلك يجعل قتال أبي بكر مانعي الزكاة وكذلك قتال سائر من قوتل من المنتسبين إلى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم وهم متفقون على أن الصحابة ليسوا فساقا بل هم عدول فقالوا : إن أهل البغي عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع ، وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره ، فذهبوا إلى تفسيق أهل البغي وهؤلاء نظروا إلى من عدوه من أهل البغي في زمنهم فأروهم فساقا ، ولا ريب أنهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وإنما يفسق الصحابة بعض أهل الأهواء من المعتزلة ونحوهم كما يكفرهم بعض أهل الأهواء من الخوارج والروافض وليس ذلك من مذهب الأئمة والفقهاء أهل السنة والجماعة ولا يقولون أن أموالهم معصومة كما كانت وما كان ثابتا بعينه رد إلى صاحبه وما أتلّف في حال القتال لم يضمن حتى أن جمهور العلماء يقولون لا يضمن لا هؤلاء ولا هؤلاء

كما قال الزهري : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم متوافرون فأجمعوا أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر... والطريقة الثانية أن قتال مانعي الزكاة والخوارج ونحوهم : ليس كقتال أهل الجمل وصفين ، وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة المتقدمين ، وهو الذي يذكرونه في اعتقاد أهل السنة والجماعة وهو مذهب أهل المدينة : كمالك وغيره ومذهب أئمة الحديث كأحمد وغيره وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الأموال فإن منهم من أباح غنيمة أموال الخوارج" (٢١٣)

وفي المباحث التالية : أذكر أهم المسائل التي تبين مدى الفرق بين الطائفتين في الأحكام وأثر ذلك .

## المبحث الثاني : أثر التفريق بينهم من حيث الردة والإسلام

### تحرير محل النزاع

اتفقوا على أن البغاة لا يخرجون ببغيتهم عن الإيمان (٢١٤)

واختلفوا في الخوارج الذين يكفرون بالذنب ، ويستحلون دماء المسلمين ، هل يُعتبرون من المسلمين البغاة ؟ أم أنهم في حكم الكفار المرتدين ؟ على قولين :

٢١٣()- انظر مجموع الفتاوى (٤/٤٥٠ - ٤٥١)

٢١٤()- مجموع الفتاوى (٥٧/٣٥)

**القول الأول :** أنهم من الكفار المرتدين ، وهو وجه عند الشافعية (٢١٥) ، ورواية عن أحمد (٢١٦) ، وهو قول طائفة من أهل الحديث (٢١٧)

**القول الثاني :** أنهم بغاة ، وهو مذهب الحنفية (٢١٨) ، والمالكية (٢١٩) ، والشافعية (٢٢٠) ، وهو المذهب عند الحنابلة ، (٢٢١) ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- (٢٢٢) قال في الانصاف : " ... ظاهر قول المتأخرين من أصحابنا : أنهم بغاة . لهم حكمهم ، وأنه قول جمهور العلماء . ... وقيل : هؤلاء كفار كالمتردين ... قلت : وهو الصواب .. " (٢٢٣) ،

**ويستدل من قال بكفرهم بالأحاديث المتقدمة في ذكر الخوارج من وجوه:**

**الأول :** لما جاء فيها من ألفاظ صريحة في كفرهم منها : قوله ﷺ : "لأقتلنهم قتل عاد" وفي لفظ " قتل ثمود " ، وعاد وثمود كفار ، وكل منهما إنما هلك بالكفر ؛ فدل على كفرهم .

**الثاني :** ولأنه وصفهم بأنهم : " أبغض خلق الله إليه " هم شر الخلق والخليقة" وقال: "يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه" ، " يمرقون من الإسلام" . وتلك الصفات لا يوصف بها إلا الكفار وهذا يدل على كفرهم. قال في فتح الباري: "... واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرئهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح أنهم كفار لقوله ﷺ يمرقون من الاسلام" (٢٢٤)

**الثالث :** ولأنه أمر بقتلهم .

**أدلة القول الثاني وقد استدلووا بالإجماع ، وبفعل الصحابة**

**فأما الإجماع :** فقد حكاه غير واحد (٢٢٥) أن حكم الإسلام يجري على الخوارج ؛ لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفير المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد .

(٢١٥) - قال في روضة الطالبين ج ١٠/ص ٥٢: "وحكى الإمام في تكفير الخوارج وجهين "

(٢١٦) - انظر الإنصاف ٣٢٣/١٠-٣٢٤

(٢١٧) - منهم البخاري ، والطبري ، وأبو بكر بن العربي ، انظر التمهيد ج ٢٣/ص ٣٣٩ ؛ نيل الأوطار ج ٧/ص ٣٥١ ؛ فتح الباري ج ١٢/ص ٢٩٩

(٢١٨) - انظر المبسوط ٩٨/١٠ ؛ فتح القدير ١٠٠/٦ ؛ رد المحتار ٥٦١/١ ؛ البحر الرائق ج ٥/ص ١٥١

(٢١٩) - الذخيرة ج ٣/ص ٤٠١ قال: " واختلف في تكفيرهم وعلى القول بالتكفير لا يتوارثون "؛ حاشية الدسوقي ٤٤٧/١ ؛ التاج والإكليل ج ٦/ص ٢٧٨ ؛ الكافي ج ١/ص ٢٢٢

(٢٢٠) - انظر الأم ٢٣٠/٤ ؛ المهذب ج ٢/ص ٢٢١ ؛ روضة الطالبين ج ١١/ص ٢٤١ ؛ روضة الطالبين ج ١٠/ص ٥٢

(٢٢١) - انظر الإنصاف ٣٢٣/١٠-٣٢٤

(٢٢٢) - مجموع الفتاوى (٣٥/٥٧) ؛ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (١٢٤/٥)

(٢٢٣) - انظر الإنصاف ٣١٢/١٠-٣١٣ ، وانظر كشاف القناع ١٦١/٦

(٢٢٤) - فتح الباري لابن حجر (٣٠/٨) :

(٢٢٥) - قال في فتح الباري ج ١٢/ص ٣٠٠ : " وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام " ؛ وانظر التمهيد ج ٢٣/ص ٣٣٩ فما بعدها ؛ نيل الأوطار ج ٧/ص ٣٥١

قال في نيل الأوطار : " وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الاسلام. " (٢٢٦)

" قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء " (٢٢٧)

**نوقش : بأن هذا الإجماع غير واقع لثبوت الخلاف من الفقهاء المتقدم ذكرهم .**

وأما فعل الصحابة : أن عليا رضي الله تعالى عنه عندما سئل عن أهل النهروان هل كفروا؟ فقال : من الكفر فروا (٢٢٨). **نوقش من وجهين :**

**الوجه الأول :** أن نصوص السنة صحيحة وصریحة في كفرهم فهي أولى بالتقديم .

**الوجه الثاني :** بأن هذا القول عنه منقول في أصحاب الجمل وليس في الخوارج. (٢٢٩)

عن أبي البختری قال : سئل علي رضي الله عنه عن أهل الجمل أمشركون هم؟ قال : من الشرك فروا. قيل : أمناقون هم؟ قال : إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. قيل : فما هم؟ قال : إخواننا بغوا علينا. " (٢٣٠)

**أجيب عنه :** بأن ورد عنه أيضا أنه قال ذلك في الخوارج .

" عن شقيق بن سلمة قال : قال رجل من يتعرف البغلة يوم قتل المشركون يعني أهل النهروان فقال علي بن أبي طالب من الشرك فروا قال فالمنافقون قال المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا قال فما هم قال قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم" (٢٣١) . وقد أقره الصحابة على ذلك فدل على أنهم لم يسنوا بهم سنة الكفار . والصحابة رضي الله عنهم أجدد الناس بفهم السنة وتنزيلها على مراد الله ومراد رسوله ﷺ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - : "... وأصحاب الرسول ﷺ على بن أبي طالب وغيره لم يكفروا الخوارج الذين قاتلوهم ... ثم أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع نحو نصفهم ثم قاتل الباقي ، وغلبهم ومع هذا لم يسب لهم ذرية ، ولا غنم لهم مالا ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدين كمسيلمة الكذاب وأمثاله ، بل كانت سيرة علي والصحابة في الخوارج مخالفة لسيرة الصحابة في أهل الردة ، ولم ينكر أحد على علي ذلك ، فعلم اتفاق الصحابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الإسلام" (٢٣٢)

٢٢٦-() نيل الأوطار (١٣/١٦٨-١٧٠)

٢٢٧-() البحر الرائق - (٥ / ١٥١)

(٢٢٨) - مصنف عبد الرزاق ج ١٠ ص ١٥٠ ر ١٨٦٥٦

(٢٢٩) - قال في التمهيد ج ٢٣ ص ٣٣٥ : "وروى عنه أن هذا القول كان منه في أصحاب الجمل والله أعلم" ، وكذا جاء في

مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٤٨٤٧/٥٤٨

٢٣٠-() السنن الكبرى للبيهقي (٨ / ١٧٣) ر ١٧١٥٨

٢٣١-() سنن البيهقي الكبرى (٨ / ١٧٤) ر ١٦٤٩٩

٢٣٢-() منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (٥ / ١٢٤ ،)

وقال : " مما يدل على أن الصحابة لم يكفروا الخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري وكانوا أيضا يحدثونهم ويفتونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم المسلم كما كان عبد الله بن عباس يجيب نجدة الحروري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل وحديثه في البخاري وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن كما يتناظر المسلمان" (٢٣٣)

**الترجيح :** لكل قول حجته ودليله وهي أدلة قوية لكلا القولين ، ولكن الذي يظهر لي من خلال مناقشة الأدلة ، ترجيح القول بعدم الكفر ؛ لأن هذا هو الذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم من النصوص ، فهو أولى بالترجيح . والله تعالى أعلم .

### ثمره الخلاف

**الفرع الأول :** على القول الأول فهم كفار مرتدون ، يقاتلون ويُقتلون وتغنم أموالهم ، ولا يتوارثون ، فيجوز قتلهم ابتداء ، وقتل أسيرهم ، واتباع مدبرهم . ومن قدر عليه منهم استتيب . فإن تاب وإلا قتل . . ولا يصلى عليهم ، وعلى القول الثاني فهم بغاة يجوز قتلهم ابتداء ، ولكن لا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ، لا تغنم أموالهم ، وتوارثون ويصلى عليهم .

قال في نيل الأوطار : " فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتغنم أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب" (٢٣٤)

**الفرع الثاني :** رأى مالك قتل الخوارج من أجل الفساد الداخل في الدين فإن تابوا وإلا قتلوا على إفسادهم لا على كفرهم (٢٣٥) ، وأما من رأى تكفيرهم فمقتضى قوله أنهم يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا لكفرهم كما يقتل المرتد ، قال في المدونة : " قلت: أرأيت قتل الخوارج ما قول مالك فيهم؟ قال: قال لي مالك في الإباضية والحرورية وأهل الأهواء كلهم: أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا. ... قلت: أرأيت الخوارج إذا خرجوا فأصابوا الدماء والأموال ثم تابوا ورجعوا؟ قال: بلغني أن مالكا قال: الدماء موضوعة عنهم، وأما الأموال فإن وجدوا شيئا عندهم بعينه أخذوه، وإلا لم يتبعوا بشيء من ذلك إذا كانت لهم الأموال لأنهم إنما استهلكوها على التأويل ... قلت: أرأيت قتلى الخوارج أيسل عليهم أم لا؟ قال: قال لي مالك في القدرية والإباضية: لا يصلى على موتاهم ولا تشهد جنازتهم ولا تعاد مرضاهم.. فإذا قتلوا فأحرى أن لا يصلى عليهم" (٢٣٦)

٢٣٣-) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (٥ / ١٢٨ ،)

٢٣٤-) نيل الأوطار (١٣ / ١٦٨ - ١٧٠)

٢٣٥-) انظر البيان والتحصيل (١٦ / ٤١٣)

(٢٣٦) - المدونة (١ / ٥٢٨ - ٥٣٠)

قال في الإنصاف: " قال في الكافي ذهب فقهاء أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاة ... وقيل هؤلاء كفار كالمتردين فيجوز قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتيب فإن تاب وإلا قتل وهو أولى انتهى قلت وهو الصواب "(٢٣٧)

**الفرع الثالث:** لم يختلفوا في أن الخوارج فسقة ضلال . قال محمد بن الحسين -رحمه الله- : "لم يختلف العلماء قديما وحديثا أن الخوارج قوم سوء عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ ، وإن صلوا وصاموا ، واجتهدوا في العبادة ، فليس ذلك بنافع لهم "(٢٣٨)

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- : "الأمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وإنما تنازعوا في تكفيرهم"(٢٣٩)

وقال في الإنصاف: "الثالثة من كفر أهل الحق والصحابة رضي الله عنهم واستحل دماء المسلمين بتأويل فهم خوارج بغاة فسقة قدمه في الفروع ، وعنه هم كفار قلت وهو الصواب والذي ندين الله به "(٢٤٠)  
قال في الذخيرة: "وأما الخوارج فممنع مالك إمامتهم لأنهم أشد الفساق"(٢٤١)

### المبحث الثالث : أثو التفريق بينهم من حيث الضمان

#### المطلب الأول : تضمين البغاة

اتفقوا على أن المستهلك بين أهل العدل وأهل البغي في غير نائرة الحرب والتحام القتال من دماء وأموال ، فهي مضمونة على مستهلكها ، سواء كان استهلاكها قبل القتال أو بعد ، فيضمن أهل البغي ما استهلكوه لأهل العدل من دماء وأموال ، ويضمن أهل العدل ما استهلكوه على أهل البغي من دماء وأموال .

واتفقوا على أن أهل العدل لا يضمنون لأهل البغي المستهلك في نائرة الحرب والتحام القتال من أموال ودماء البغاة (٢٤٢) ، واختلفوا في تضمين أهل البغي ما أتلّفوه وقت الحرب على قولين

**القول الأول :** أنهم يضمنون ، وهو مذهب الحنابلة(٢٤٣) وقول الشافعي في القديم(٢٤٤)

٢٣٧()- الإنصاف ١٠ / ٣١٢

٢٣٨()- الشريعة للأجري (١ / ١٩)

٢٣٩()- الفتاوى الكبرى (٧ / ٣٧)

٢٤٠()- الإنصاف (١٠ / ٣٢٣)

٢٤١()- الذخيرة لشهاب الدين القرافي (٢ / ٢٤٠)

٢٤٢()- " لأمرين : أحدهما : أن ما وجب على أهل العدل من قتالهم يمنع من ضمان ما تلف بالقتال من دماهم وأموالهم : لتنافي اجتماع وجوب القتال ووجوب الضمان . الثاني : أن مقصود القتال دفعهم عن بغيهم ، فصاروا في هدرها كالمطالب إذا قتله المطلوب دفعا عن نفسه" انظر الحاوي الكبير (١٣ / ٢٣١ - ؛ وقال في الإنصاف (١١ / ٢٧) : "وأما أموال أهل البغي = وأهل العدل ... ومتى اتلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمنت وإنما الخلاف في ضمانها بالإتلاف وقت الحرب" ؛ وانظر

الذخيرة لشهاب الدين القرافي (١٢ / ١٠) ؛ المحلي (١١ / ٣٤٤)

٢٤٣()- الإنصاف (١٠ / ٣١٥-٣١٦) ؛ المغني (١٠ / ٥٧)

٢٤٤()- الحاوي الكبير (١٣ / ٢٣١-٢٣٢)

**القول الثاني :** أنهم لا يضمنون وهو قول الحنفية<sup>(٢٤٥)</sup> ، والمالكية<sup>(٢٤٦)</sup> ، وقول الشافعي في الجديد<sup>(٢٤٧)</sup> ، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٢٤٨)</sup> اختارها شيخ الإسلام<sup>(٢٤٩)</sup>

### استدل القول الأول : بالأثر والمعقول

**أما الأثر :** فلقول أبي بكر رضي الله عنه لاهل الردة لما جاؤوا تائبين "نزع منكم الحلقة والكرع ونغرم ما أصبنا منكم وتردون علينا ما أصبتم منا وتدون لنا قتلاتنا"<sup>(٢٥٠)</sup> **وجه الاستدلال :** أنه ضمنهم ديات القتلى من أهل العدل

**وأما المعقول :** فلأنها نفوس وأموال معصومة أتلفت بغير حق ، ولا ضرورة دفع مباح ، فوجب ضمانه كالذي تلفت في غير حال الحرب .

### نوقشت الأدلة من وجوه:

**الأول:** أما قول أبي بكر رضي الله عنه فقد رجع عنه ولم يمضه ورجع الى قول عمر رضي الله عنه فقد جاء في تكملة الأثر: "...فعرض أبو بكر ما قال على القوم. فقام عمر بن الخطاب. فقال: قد رأيت رأيا، وسنشير عليك. و ما ذكرت من الحرب الجلية ، والسلم المخزية : فنعم ما ذكرت ؟ وأما ما ذكرت: نغرم ما أصبناه منكم، وتردون ما أصبتم منا: فنعم ما ذكرت؟ وأما ما ذكرت تدون قتلاتنا، وتكون قتلاكم في النار. فإن قتلاتنا قاتلت، فقتلت على أمر الله. أجورها على الله، ليس لها ديات. فتتابع القوم على ما قال عمر"<sup>(٢٥١)</sup>. وهذا يقتضي الإجماع فيكون حجة لنا.

**الثاني:** أنه لم ينقل أنه غرم أحدا شيئا من ذلك وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم ثم أسلم فلم يغرم شيئا .

**الثالث :** ولو سلمنا وجوب التغريم في حق المرتدين ، فلا يلزم مثله ههنا ؛ فان أولئك كفار لا تأويل لهم وهؤلاء طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ فكيف يصح إلحاقهم بهم<sup>(٢٥٢)</sup> .

### وأستدل القول الثاني بالكتاب والإجماع والمعقول

٢٤٥()- الميسوط (٣/ ٢٥٢-٢٥٣)

٢٤٦()- الذخيرة - (١٢ / ١٠) ؛ التاج والإكليل - (٦ / ٢٧٨)

٢٤٧()- الحاوي الكبير (١٣ / ٢٣١-٢٣٢) ؛ وانظر الأم للشافعي (٤ / ٢٢٩ فما بعدها)

٢٤٨()- الإنصاف (١٠ / ٣١٥-٣١٦) ؛ المغني (١٠ / ٥٧)

٢٤٩()- إقامة الدليل على إبطال التحليل (٤ / ٤٨١) ؛ مجموع الفتاوى (٢٢ / ١٣)

٢٥٠()- فتح الباري لابن حجر (٩ / ٣٥٨-٣٥٩)

٢٥١()- جامع الأصول من أحاديث الرسول (ص: ٩٦٢٢) ر ٩٥٠٧ ، وقد أخرجه أوله البخاري في صحيحه صحيح البخاري (٩ / ٨١) باب الاستخلاف ؛ قال في كتاب الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم (١ / ٢٣): "وأخرجه بطوله أبو بكر

البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين بالإسناد الذي أخرج البخاري " ، وانظر فتح الباري لابن حجر (٩ / ٣٥٩)

٢٥٢()- انظر المغني (١٠ / ٥٨)

أما الكتاب فلقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٢٥٣) فأمر بالإصلاح بينهم ، ولم يذكر تبعة في دم ولا مال ، فدل على سقوطه عنهم .

وأما الإجماع : فقد أجمع الصحابة على ذلك في قتالهم للبغاة والخوارج كما تقدم في المبحث السابق ، ولأن عمر رضي الله عنه قد أشار على أبي بكر رضي الله عنه بعدم تضمين أهل الردة بعد عودتهم تائبين ، وتنايع القوم على ما قال عمر بما فيهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه « (٢٥٤) .

" قال الزهري رحمه الله - وقعت الفتنة واصحاب رسول الله متوافرون فأجمعوا أن ن كل دم أو مال أوفرج أصيب بتأويل القرآن فلا ضمان فيه ، وفي لفظ الحقوهم في ذلك بأهل الجاهلية" (٢٥٥)

### وأما المعقول فمن وجهين:

الأول : لأن تضمين أهل البغي ما أتلّفوه منفر لهم ومانع من رجوعهم ، فوجب أن يكون مطرحا كما أطرح في أهل الحرب . " (٢٥٦)

الثاني: ولأنها طائفة ممتنعة بالحرب بتأويل سائغ فلم تضمن ما أتلّفت على الاخرى كأهل العدل .

قال في الذخيرة : " الأصل في الإلتلاف إيجاب الضمان واستثنى من ذلك صورتان البغاة ترغيبا في الرجوع إلى الحق والحكام ليلا يزهّد الناس في الولايات فتضيع الحقوق" (٢٥٧)

الترجيح : الراجح هو القول الثاني لقوة ما استدلوا به ، وللإجابة عن أدلة القول الأول . وهذا الترجيح مقيد بأن يكون تأويلهم تأويلا سائغا له وجه من الشرع ، أما إذا كان البغي مجردا من التأويل ، فيلزمهم الضمان ؛ والله تعالى أعلم .

### ثمرة الخلاف

الفرع الأول : على القول الأول يضمّنون ما أتلّفوه من الأنفس والأموال ، وعلى القول الثاني ليس عليهم ضمان .

الفرع الثاني: على كلا القولين يجب على أهل البغي رد ما أخذوه من المال ولأهل العدل ما غنموه منهم ؛ لقول عمر رضي الله عنه : " : نغنم ما أصبنا منكم، وتردون ما أصبتم منا: فنعم"

٢٥٣()- الآية ٩ من سورة الحجرات

٢٥٤()- جامع الأصول من أحاديث الرسول (ص: ٩٦٢٢)

٢٥٥()- مجموع الفتاوى (٢٢/ ١٣- ١٤)

٢٥٦()- الحاوي الكبير (١٣/ ٢٣٠-٢٣٢)

٢٥٧()- الذخيرة لشهاب الدين القرافي (١٣/ ١٢)

**الفرع الثالث:** تقدم اشتراط الجمهور من الحنفية والشافعية، والحنابلة أن يكون للبغاة منعة بقوة أو كثرة، مع وجود التأويل السائغ، فإن كانوا عددا قليلا فلا عبرة بتأويلهم، فحكمهم حكم قطاع الطريق، وبناء على ذلك يجب عليهم الضمان مطلقا. أما على قول المالكية وأبي بكر من الحنابلة فإنهم لم يشترطوا المنعة، فيسري حكم البغاة على العدد القليل عندهم كالكثير بشرط وجود التأويل، وبناء على هذا القول فإنهم لا يضمنون وإن كان عددهم قليلا إذا كانوا متأويلين. فإذا لم يكن معهم تأويل ضمنوا قطاع الطريق.

قال في المبسوط: "وإذا تاب أهل البغي ودخلوا إلى أهل العدل لم يؤخذوا بشئ مما أصابوا يعني بضمان ما أتلّفوا من النفوس والاموال ومراده إذا أصابوا ذلك بعد ما تجمعوا وصاروا أهل منعة فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك لانا أمرنا فلا يعتبر تأويلهم الباطل في إسقاط الضمان قبل أن يصيروا أهل منعة فاما بعدما صارت لهم منعة فقد انقطع ولاية الالتزام بالدليل حسا فيعتبر تأويلهم وان كان باطلا في إسقاط الضمان عنهم كتأويل أهل الحرب بعدما أسلموا" (٢٥٨)

وقال في فتح القدير: "والبغي في عرف الفقهاء: الخارج عن طاعة إمام الحق. والخارجون عن طاعته أربعة أصناف: أحدها الخارجون بلا تأويل... وهم قطاع الطريق. والثاني: قوم كذلك إلا أنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل، فحكمهم حكم قطاع الطريق". (٢٥٩)

وقال في المنهاج في بيان معنى البغاة: "هم مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الإنقياد أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم... وإلا فقطاع طريق" (٢٦٠)

قال ابن قدامة-رحمه الله- في المغني: "والخارجون عن قبضة الامام أصناف أربعة: أحدها قوم امتنعوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بغير تأويل فهؤلاء قطاع طريق. الثاني: قوم لهم تأويل إلا أنهم نفر يسير لا منعة لهم كالواحد والاثنين والعشرة ونحوهم فهؤلاء قطاع طريق.

قال في التاج والإكليل عن أحكام البغاة: "وما أتلّفوه في الفتنة فلا ضمان فيه من نفس ولا مال هذا إن كانوا خرجوا على تأويل وأما أهل العصبية وأهل الخلاف لسلطانهم بغيا بلا تأويل فيؤخذون بالقصاص ورد المال قائما كان أو فائتا" (٢٦١)

قال في الذخيرة: "ولا يضمنون ما أتلّفوه في الفتنة من نفس او مال إن كانوا خرجوا بتأويل وأهل العصبية ومخالفة السلطان بغير تأويل يلزمهم النفس والمال قائما أو فائتا" (٢٦٢)

٢٥٨-() المبسوط (٣/ ٢٥٢-٢٥٣)

٢٥٩-() شرح فتح القدير - (٦ / ٩٩ - ١٠٠)

٢٦٠-() منهاج الطالبين - (١ / ١٣١)

٢٦١-() التاج والإكليل - (٦ / ٢٧٩)، وانظر مواهب الجليل - (٦ / ٢٧٨)

٢٦٢-() الذخيرة - (١٢ / ١٠)

## المطلب الثاني : تضمين الخوارج

الخلاف في تضمين الخوارج ينبني على مسائل تقدم ذكر الخلاف فيها ومنها:

**المسألة الأولى :** ما تقدم في مسألة الحكم بكفرهم فمن كفرهم جعلهم ضامنين لما أتلّفوه من الأموال والأنفس ، ومن لم يكفرهم جعلهم في حكم البغاة على ما تقدم من الخلاف .

**المسألة الثانية :** تضمين البغاة . فمن ضمن البغاة ضمن الخوارج لأنهم -عنده- في حكم المرتدين في القتال وإن لم يكفرهم ، ومن لم يضمّنهم جعلهم في حكم المسلمين في القتال . ولأنهم وإن إستحلوا المحرم ، لكن لما كانوا جاهلين متأولين كانوا بمنزلة أهل الجاهلية في عدم الضمان ، وإن فارقوهم في عفو الله ورحمته ؛ لأن هذه الأمة عفى لها عن الخطأ والنسيان بخلاف الكافر فإنه لا يغفر له الكفر الذي اخطأ فيه" (٢٦٣)

قال ابن حزم -رحمه الله- لما ذكر أثر قتل الخوارج لخباب رضي الله عنه : "فهذا أثر أصح من أثر الزهري، أو مثله، بأن علي بن أبي طالب رأى القود على الخوارج فيمن قتلوه بتأويل القرآن، بخلاف ما ذكر الزهري من إجماعهم . فصح الخلاف في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم (٢٦٤) .

## المسألة الثالثة : مشروعية القتال

هل قتالهم يعتبر كقتال الفتنة التي جاءت النصوص بمدح ترك القتال فيها ؟ أم أنه من القتال المأمور به كقتال المحاربين والمرتدين ؟ فالذين لم يضمّنوا الخوارج جعلوا قتالهم كالقتال في الفتنة ، ومن ألزمهم بضمان جعلهم في حكم المحاربين .

## المسألة الرابعة : اعتبار التأويل

مع تقرير الفقهاء بأن تأويل الخوارج ليس كتأويل البغاة ، ولكن من ألحقهم بالبغاة في الأحكام من حيث القتال والضمان ، جعلوا تأويلهم في حكم تأويل البغاة . فمن لم يوجب عليهم ضمانا ، اعتبر تأويلهم ، وعذرهم من أجله في عدم الضمان ، ومن أوجب الضمان عليهم ، لم يجعل تأويلهم عذرا في إسقاط الضمان . وقد سبق تقرير هذه المسائل في ثنايا هذا البحث مما يغني عن التكرار . والله تعالى أعلم .

## المبحث الرابع : تطبيقات معاصرة

### المطلب الأول : الخلايا الإرهابية والمجموعات المسلحة في المملكة

الفرع الأول : أقسامهم بالنظر لواقع تلك الخلايا فإنه يمكن أن تقسم إلى طائفتين :

**الطائفة الأولى :** وهي التي دعت إلى الخروج وسوغت له من خلال بث شبهات التكفير بين الأتباع ، واستخدموا في ذلك جميع الوسائل الإعلامية الممكنة لنشر ذلك . ومنهم من يدعم الخارجين مادياً . هذه الطائفة ينطبق عليها ماجاء في الخوارج القعدية من الأحكام ، والراجح أن من ثبت عليه شيء من ذلك فإنه يلحق بالطائفة الخارجة من حيث العقوبة سواء ألقنهم بالبغي ، أو بالخوارج ، أو بالمخربين . لأنهم كالشركاء ، فلهم حكم الردء مع المباشر كما في الحاربة ، وإلحاق الردء بالمباشر في الحاربة هو قول الجمهور من الحنفية<sup>(٢٦٥)</sup> والمالكية<sup>(٢٦٦)</sup> والحنابلة<sup>(٢٦٧)</sup> وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-<sup>(٢٦٨)</sup> . والله تعالى أعلم .

**تنبيه :** سبق ذكر نصوص الفقهاء في وجوب تعزير من سب الإمام أو عرض بسبه في صفة التحريض على الخوارج من أوصاف الخوارج ، وهي أصل في معاقبة الخوارج القعدية.

**الطائفة الثانية :** وهي التي أعلنت الخروج وقامت بالتفجيرات ، وأعلنت كفر الحاكم وأعوانه . فبالنظر إلى تلك الطائفة نتوصل للآتي:

- يتصفون بصفات مشتركة للبغي والخوارج من حيث : ١- وجود البغي ٢- الخروج على الإمام ٣- حمل السلاح ٤- يهدفون لخلع الإمام .
- توفرت فيهم بعض الشروط المشتركة للبغي والخوارج وهي : ١- الامتناع عن الطاعة ٢- الخروج عن قبضة الإمام ٣- وجود التأويل .
- ولهم تعلق بصفة المخربين من حيث : ١- إخافة السبيل ٢- سفك الدماء المعصومة ٣- تأويلهم غير سائغ
- ولهم تعلق بالخوارج من حيث : ١- التكفير بما لا يعد مكفراً ٢- استحلال الدماء المعصومة ٣- الخروج من أجل الدين ٤- أهل عبادة ٥- أحداث الأسنان ٦- سفهاء الأحلام
- وقد تخلفت عنهم شرط المنعة بالقوة أو الكثرة: فليس لهم منعة بقوة أو كثرة يحتاج في كفههم إلى حشد الجيش لقتالهم ، وإنما هم عدد قليل ، متفرقين ، متخفين .

فإذا أردنا أن نلحق تلك الطائفة هم بإحدى الطوائف الثلاث نظرنا إلى أقربها لهم من جهة الصفات والشروط التي لابد منها في البغي والخوارج .

٢٦٥-) انظر المبسوط ١٤٩/٩ ، ١٩٨ ؛ البحر الرائق ٧٤/٥ ؛ حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٨٦/٦ ؛  
 ٢٦٦-) انظر المدونة ٥٥٤/٤ ؛ التاج والإكليل على مختصر خليل ٤٣١/٨ ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٥٠-٣٤٩/٤ ؛  
 ٢٦٧-) انظر المقنع والشرح الكبير مع الإنصاف ١٩/٢٧ ؛ المغني ٤٨٦/١٢ ؛ كشف القناع ٣٠٩٩/٦ ؛  
 ٢٦٨-) انظر مجموع الفتاوى ٣٤ / ٢٤٤ ، والقول الآخر للشافعية : ليس على الردء إلا التعزير وهو قول الشافعية انظر المهذب ٥١/٥ ؛ مغني المحتاج ٥٠١/٥-٥٠٢ ؛

• أما إلحاقهم بالبغاة ، فلا يصح عند أكثر الفقهاء ؛ لأنهم قد اشترطوا أن يكون عندهم منعة بقوة أو كثرة تحتاج إلى الجيش في كفهم ، وبعضهم قد اشترط - في إلحاق الخارج على الإمام بالبغاة- أن يكون تأويله سائغا كالظاهرية . إلا على قول المالكية وأبي بكر من الحنابلة وهو قول مرجوح كما تقدم .

• أما إلحاقهم بقطاع الطريق فهو قول أكثر الفقهاء لما يلي : ١- عدم وجود المنعة ٢- عدم وجود التأويل السائغ عند من يشترطه ، وعلى القول المالكية فهم بغاة

• أما إلحاقهم بالخوارج فلا يختلف الفقهاء في أن من اتصف بتلك الصفات : ( التكفير ، واستحلال الدماء ) فإنه يكون خارجيا . وبناء على ذلك ، فإن طائفة الخوارج هي أقرب الطائف التي يصح أن ينسبوا إليها لما يلي :

١- إعلانهم عقيدة التكفير وهي أبرز الصفات والشروط للخوارج الأوائل . وهؤلاء يكفرون الحاكم، ووزرائه، ورجاله، وعلماء دولته، وعسكره وجيشه ...

٢- استحلال الدماء المعصومة وهذا بين من خلال التفجيرات التي حصلت في مدينة الرياض ، وقد بثوا من خلال وسائل الإعلام تصويرا لتلك العمليات وكيفية تنفيذها ، وهم يظهرون سرورهم بذلك ، ويصدرون البيانات على إثرها .

فوجود هاتين الصفتين - وهما أيضا من شروط الإلحاق بالخوارج كما تقدم- كاف لإلحاقهم بتلك الطائفة ، ويضاف إلى ذلك :

٣- من أعظم شبهاتهم في تكفير الحاكم هي شبهة الحكم بغير ما أنزل الله وهي أصل من أصولهم أسلافهم في التكفير حتى سموا بالحكمة كما تقدم .

٤- التفجير الذي جرى في مجمع الحيا تم في اليوم السابع عشر من رمضان ، أسموه بغزوة بدر التي جرت في هذا التاريخ ، ومن الموافقات أنه ، هو نفس اليوم الذي اتفق فيه الخوارج على قتل الصحابة رضي الله عنهم ، حيث جاء في ذكر قصتهم أن : " عبد الرحمن بن ملجم و البرك بن عبد الله ، و عمرو بن بكر التميمي اجتمعوا بمكة فذكروا أمر الناس وعابوا عمل ولاتهم ثم ذكروا أهل النهر فترحموا عليهم فقالوا : والله ما نصنع بالبقاء بعدهم شيئا إخواننا الذين كانوا دعاة الناس لعبادة ربهم الذين كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ، فلو شربنا أنفسنا فأتينا أئمة الضلالة فالتمسنا قتلهم فأرحنا منهم البلاد وثأرنا بهم إخواننا قال ابن ملجم وكان من أهل مصر : أنا أكفيكم علي بن أبي طالب وقال البرك بن عبد الله : أنا أكفيكم معاوية بن أبي سفيان وقال عمرو بن بكر التميمي : أنا أكفيكم عمرو بن العاص فتعاهدوا وتواثقوا بالله لا

ينكص رجل منهم عن صاحبه الذي توجه إليه حتى يقتله أو يموت دونه فأخذوا أسيافهم فسموها واتعدوا لسبع عشرة من شهر رمضان أن يثب كل رجل منهم على صاحبه الذي توجه إليه" (٢٦٩)

**الفرع الثاني: حكمهم قبل القدرة عليهم** لا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال :

**الحال الأولى :** أن يصروا على ضلالهم بعد دعوتهم ، فلا خلاف بين العلماء في حل قتلهم بأي وسيلة كانت ، ولا فرق في ذلك في قولنا أنهم خوارج أو بغاة ، أو قطاع طريق .؛ لأن الإجماع حاصل على قتل البغاة والخوارج إذا بادروا بالقتال وسفك الدماء . وإذا خرجوا عن قبضة الإمام بحيث لا تجري عليهم أحكامه .

**الحال الثانية :** أن يتوبوا ويرجعوا إلى الحق ، فهل يضمنون ما أتلفوه من الأموال والأنفس ؟ وهذا ينبي على الخلاف : فعلى قول الجمهور أنهم في حكم قطاع الطرق يلزمهم الضمان لعدم وجود المنعة وكذا على قول من اشترط التأويل السائغ ، ويسقط عنهم حد الحراية من أجل توبتهم. وعلى القول بعدم اشتراط المنعة ، وهو قول المالكية فإنهم لا يضمنون . والله تعالى أعلم .

**الحال الثالثة :** أن يؤسروا قبل التوبة فالحكم فيهم كما في الحال الثاني على الخلاف ، إلا أننا إذا جعلناهم من المخربين فيقام عليهم حد الحراية لأنهم أسروا قبل التوبة وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢٧٠) . والله تعالى أعلم .

**المطلب الثاني: الإنكار العلني و المظاهرات و الاعتصام المدني**

هذه الصور الثلاث هي من الصور المعاصرة ، وهي وثيقة الصلة بالبغاة والخوارج من بعض الوجوه

**الفرع الأول : الإنكار العلني على الإمام .** والمقصود به ذكر مساوئ الإمام وأخطائه أمام الملاء .

هذا الأسلوب هو من أعظم الوسائل المؤدية إلى البغي والخروج على الإمام ، وهذا أمر مطرد باستقراء الوقائع التاريخية ، والمعاصرة . وهي كثيرة لاتكاد تحصر ، فبالنظر إلى ما حصل في لصومال ، أو الجزائر ، أو ليبيا ، أو اليمن ، أو مصر ، فقد كان أول الأمر إنكارا علنيا بمجرد الكلام ثم أصبح خروجا أدى إلى الفتنة والتفرق ، وزيادة المظالم والمفاسد ، فتحققت السنة الجارية التي لاتتبدل ، كما قال ابن تيمية-رحمه الله- : " ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته

١هـ" (٢٧١) وقال: "وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ، ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير" (٢٧٢) وقال: "ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة" (٢٧٣)

واستند القائلون بذلك إلى بعض النصوص العامة التي جاء فيها الإنكار على ولي الأمر علنا ومنها :

- أن معاوية ؓ كان يستلم الأركان فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: "إنه لا يستلم هذان الركبان " ، فقال: ليس شيء من البيت مهجورا" (٢٧٤)
- عن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما ، وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما فلما رأى علي أهل بهما لبيك بعمره وحجة قال ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد" (٢٧٥)
- في قصة الاستئذان ثلاثا وفيه قول أبي ابن كعب ؓ لعمر ؓ: "يا ابن الخطاب فلا تكونن عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ" (٢٧٦)
- قصة الإنكار على مروان ابن الحكم عندما أراد أن يبدأ بالخطبة قبل صلاة العيد ، كما في حديث أبي سعيد الخدري ؓ كما في صحيح مسلم (٢٧٧)
- عن أبي سعيد الخدري ؓ قال قال رسول الله ﷺ « أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ». أو « أمير جائر » (٢٧٨) .
- ولعموم النصوص التي جاءت بوجوب النصح لكل مسلم ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنها :
- ماجاء تميم الداري ؓ أن النبي ﷺ قال « الدين النصيحة » قلنا لمن قال « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » (٢٧٩)
- وعن حذيفة ؓ قال قال رسول الله ﷺ: " من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ، و من لم يصح ويمس ناصحا لله ولرسوله ولكتابه ولإمامه ولعامته المسلمين ، فليس منهم " (٢٨٠)

٢٧١-) منهاج السنة النبوية ٣ / ٢٣١

٢٧٢-) منهاج السنة النبوية ٤ / ٢٦٢

٢٧٣-) منهاج السنة النبوية ٣ / ٢٣١

٢٧٤-) صحيح البخاري ٢ / ١٥١ ر ١٦٠٨ باب من لم يستلم إلا الركنتين اليمانيين

٢٧٥-) صحيح البخاري ٢ / ٤٢ ر ١٥٦٣ باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ؛ صحيح

مسلم ٤ / ٤٦ ر ٣٠٢١

٢٧٦-) صحيح البخاري ٥ / ٢٣٠٥ ر ٥٨٩١ باب التسليم والاستئذان ؛ صحيح مسلم ٦ / ١٧٩ ر ٥٧٥٩

٢٧٧-) سبق تخريجه

٢٧٨-) سنن أبي داود ٤ / ٢١٧ ر ٤٣٤٦ ؛ سنن الترمذي ٤ / ٤٧١ ر ٢١٧٤ وقال: "حسن غريب" ؛

مسند أحمد بن حنبل ٤ / ٣١٥ ر ١٨٨٥٠ ؛ وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح" سنن النسائي لأحمد النسائي ٧ / ١٦١ ر ٤٢٠٩ ؛

سنن ابن ماجة للقزويني ٤ / ١١٠ ر ٤٠١٢ ؛ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة للألباني ١ / ٨٨٦ ر ٤٩١

٢٧٩-) صحيح مسلم ١ / ٥٣ ر ٢٠٥٣

٢٨٠-) المعجم الأوسط لأبو القاسم الطبراني ٧ / ٢٧٠ ر ٧٤٧٣

- ماجاء في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان (٢٨١) "
- والجواب عن ذلك من وجوه :

**الوجه الأول :** إن جميع الأدلة المتقدمة في جواز الإنكار العلني على ولي الأمر ليست موضعاً للنزاع؛ لأن هذا إنكار علني على ولي الأمر نفسه وفي حضرته. فهذا أمر جائز مع مراعاة المصلحة والمفسدة في ذلك . ولكن أين هذا من الإنكار على ولي الأمر في غيبته؟! وإعلان ذلك للخاص والعام في وسائل الإعلام ، والمنشورات والكتب ، ونحو ذلك ثم تنشر على الملأ؟! فالحديث عن أخطاء ولاة الأمور أمام العامة مع كونه غيبية محرمة ، ففيه مفسدة كبرى ألا وهي إثارة الناس على ولاة أمورهم تؤدي إلى عدم السمع والطاعة، وهذه مفسدة لا يعدلها شيء من المفاسد .

**الوجه الثاني:** أن هذا المنهج مخالف للنصوص التي جاء فيها وجوب النصح للإمام خفية وأن التشهير بالحكام يؤدي إلى الخروج على الحاكم ومنها :

- ماجاء في الصحيحين: "عن الأعمش عن أبي وائل قال قيل لأسامة لو أتيت فلانا فكلمته قال إنكم لترون أي لا أكلمه إلا أسمعكم إني أكلمه في السر دون أن أفتح باباً لا أكون أول من فتحه" (٢٨٢)
- قال ابن حجر -رحمه الله-: "فقال أسامة قد كلمته سرا دون أن أفتح باباً أي باب الإنكار على الأئمة علانية خشية ان تفترق الكلمة" (٢٨٣)
  - قال النووي-رحمه الله-: "قوله أفتح أمراً لأحب أن أكون أول من افتتحه يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ كما جرى لقتلة عثمان رضي الله عنه" (٢٨٤)
  - قال الألباني رحمه الله تعالى " يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ ؛ لأن في الإنكار جهاراً ما يخشى عاقبته ، كما اتفق في الإنكار على عثمان جهاراً إذ نشأ عنه قتله" (٢٨٥)
  - عن عياض ابن غنم-رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له" (٢٨٦) .
- قال القرافي رحمه الله في الذخيرة " قاعدة : ضبط المصالح العامة واجب ولا ينضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية ، ومتى اختلفت عليهم أو أهينوا تعذرت المصلحة.." (٢٨٧)

٢٨١-) سبق تخريجه

(٢٨٢) - صحيح البخاري ج ٣/ص ١١٩١/ح ٣٠٩٤ ؛ صحيح مسلم ج ٤/ص ٢٢٩٠/ح ٢٩٨٩

(٢٨٣-) فتح الباري ج ١٣/ص ٥٢

(٢٨٤-) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٨/ص ١١٨

(٢٨٥) - من تعليقه على مختصر مسلم ص ٣٥

(٢٨٦-) مسند أحمد بن حنبل ٣/٤٠٣ ر ١٥٣٦٩ ؛ قال الأرئوط : " صحيح لغيره دون قوله : من أراد أن ينصح لسلطان بأمر ... فحسن لغيره " ؛ المعجم الكبير الطبراني ١٧/٣٦٧ ر ١٠٠٧ ، وقال الألباني : " صحيح لغيره " ، ظلال الجنة في تخريج

السنة للألباني ٢/٢٧٤ ر ١٠٩٧

(٢٨٧-) الذخيرة ١٣/٢٣٤

- وقال القرطبي رحمه الله: "قال سهل بن عبد الله رحمه الله لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم وأخراهم" (٢٨٨)

**الوجه الرابع :** أن النبي ﷺ قال ١- كما في صحيح مسلم عن عوف بن مالك رضي الله عنه : " خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم « . قالوا قلنا يا رسول الله أفلا ننازلكهم عند ذلك قال « لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة ألا من ولى عليه وال فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة » (٢٨٩) . ٢- وفي صحيح مسلم عن حذيفة بن اليمان ؓ وفيه : « يكون بعدى أئمة لا يهتدون بهداى ولا يستنون بسنتى وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جثمان إنس » . قال قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك قال « تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع » (٢٩٠) . ٣- وفي الصحيحين : " عن بن مسعود عن النبي ﷺ قال ستكون أثرة وأمر تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم " (٢٩١) **وجه الاستدلال من هذه الأحاديث:** أن النبي ﷺ قد بينا لنا فى هذه الأحاديث وغيرها أنه سيوجد أمة تلعنهم شعوبهم ويلعنون شعوبهم ، وأمة لهم قلوب الشياطين فى جثمان إنس ، وأنهم سوف يستأثرون بالأموال والمناصب ، وأنهم سوف يرتكبون المنكرات ولاشك أن ذلك مناف لما هو واجب عليهم تجاه شعوبهم من إقامة العدل وعدم الظلم ، ومع ذلك فقد أقر بإمامتهم وأمرنا أمرا صريحا بالصبر وبالسمع والطاعة ، مع وجود هذا الظلم والطغيان .

- قال شيخ الإسلام-رحمه الله:-"فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله فأجره على الله ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعه عصاهم فماله فى الآخرة من خلاق" (٢٩٢)

- وقال الشوكاني-رحمه الله- : "تجب طاعته ونصيحته أو بيعته إن طلبها وتسقط عدالة من أباه ونصيبه من الفياء ويؤدب من يثبط عنه أو ينفى ومن عاداه فقبله مخطيء وبلسانه فاسق وبيده محارب" (٢٩٣)

### الوجه الخامس : الإجماع على وجوب السمع والطاعة مع وجود الظلم والجور :

- وقد نقل الإجماع على ذلك حرب الكرمانى صاحب الإمام أحمد " (٢٩٤)

- وقد نقل ابن حجر رحمه الله الإجماع على عدم جواز الخروج على السلطان الظالم: فقال: قال ابن بطال: وفى الحديث حجة على ترك الخروج على السلطان ولوجار وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء" (٢٩٥)

٢٨٨()- الجامع لأحكام القرآن ج٥/ص٢٦٠

٢٨٩()- صحيح مسلم ٦/٢٤٠ ر٤٩١٠

٢٩٠()- صحيح مسلم ٦/٢٠٠ ر٤٨٩١

(٢٩١) - صحيح البخارى ج٣/ص١٣١٨/ح٣٤٠٨ اب علامات النبوة فى الإسلام ؛ صحيح مسلم ٦/١٧ ر٤٨٨١

٢٩٢()- مجموع الفتاوى ج٣٥/ص١٦-١٧

٢٩٣()- السيل الجرار ج٤/ص٥١٣

٢٩٤()- نقلها بن القيم فى حادى الأرواح ٣٩٩-٤٠٦ وينظر ص ٩١

- ونقل الإمام النووي-رحمه الله - الإجماع على ذلك أيضا فقال: "وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وقد تظاهرت الأحاديث على ما ذكرته وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق...." (٢٩٦)

- قال الشيخ ابن باز-رحمه الله- : " ويجب على المسلمين طاعة ولاة الأمور في المعروف لا في المعاصي ، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية ، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها؛ لقوله ﷺ : {ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة } (٢٩٧) ، ولقوله ﷺ : {من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية} (٢٩٨) ... وسأله الصحابة رضي الله عنهم - لما ذكر أنه يكون أمراء تعرفون منهم وتنكرون - قالوا : فما تأمرنا؟ قال : {أدوا إليهم حقهم وسلوا الله -حكما} (٢٩٩) ، وقال {عبادة بن الصامت} بايعنا رسول الله --على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله وقال إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان } (٣٠٠) . فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم منازعة ولاة الأمور ، ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان ... فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة ، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا ، أو كان الخروج يسبب شرا أكثر فليس لهم الخروج؛ رعاية للمصالح العامة . والقاعدة الشرعية المجمع عليها : ( أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه ، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه ) . أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين (٣٠١) ،

### الفرع الثاني المظاهرات ، والاعتصام المدني:

وهي داخلة في عموم البغي ، وهي أشد خطرا من الإنكار العلني ، فبالنظر إلى ما تقدم في معنى البغي في اللغة والاصطلاح ، فإن المظاهرات والاعتصامات تعد من البغي المحرم شرعا ؛ لأن من أهم معان البغي هو الامتناع عن طاعة الإمام . وطاعة الإمام بالمعروف واجبة ، والامتناع عن الطاعة بالمعروف من صفات البغاة والخوارج ، مع مناقضة ذلك للنصوص الصحيحة والصريحة في وجوب السمع والطاعة للإمام وإن جار وظلم . فهي حقيقة في البغي والخروج إلا أنه من غير سلاح في بدايته ، ولكنه غالبا ما يؤدي إلى استعمال السلاح والافتتال كما هو الواقع .  
والذي يدعو لمثل ذلك في مثل هذه البلاد هو يمثل حقيقة الخوارج القعدية التي تقدم الكلام عنها .

٢٩٥-) فتح الباري ٧/١٣

٢٩٦-) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩/١٢

(٢٩٧) - من حديث عوف بن مالك الأشجعي ﷺ عنه صحيح مسلم ج٣/ص١٤٨٢/ح١٨٥٥/باب خيار الأئمة وشرارهم

(٢٩٨) - من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، صحيح البخاري ج٦/ص٢٥٨٨/ح٦٦٤٥/باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها ؛ صحيح مسلم ج٣/ص١٤٧٨/ح١٨٤٩/باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة

(٢٩٩) - من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه صحيح البخاري ج٦/ص٢٥٨٨/ح٦٦٤٤/باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها

(٣٠٠) - صحيح البخاري ج٦/ص٢٥٨٨/ح٦٦٤٧/باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها

؛ صحيح مسلم ج٣/ص١٤٧٠/ح١٧٠٩/باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية

(٣٠١) - انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (نصيحة الأمة في جواب عشرة أسئلة مهمة ٢٠٢-٢١١، ٢١٣)

وهم يستندون في ذلك إلى أن تلك الأساليب من قبيل المصالح المرسلّة ، أو المسكوت عنه في الشرع ، وأن من قام بهذا العمل لغرض صحيح دون إفساد ولا أذية ولا تجاوز لما حرّمته الشريعة هم موفّقون راشدون . والجواب عن ذلك من وجوه:

**الوجه الأول:** بأن استخدام هذه الوسائل في التشهير بالحكام أمر محرّم ؛ لما تقدم من النصوص الصحيحة والصريحة ، في منع كل وسيلة من الوسائل تؤدي إلى عدم السمع والطاعة ، أو إلى منابذة الحاكم ، وإذا كان هذا في التشهير بمجرد الكلام ، فكيف بحال المسيرات ، أو المظاهرات والاعتصامات ، أو ما يسمى : بالعصيان المدني ؟ فإن تحريمها يكون من باب أولى ؛ لأن هذه الأساليب هي : حقيقة في الخروج ، وحقيقة في عدم السمع والطاعة ، وهوي أشنع وأخطر من مجرد الإنكار العلني باللسان من جهة أن الذي يقوم به هم العامة الذين لا يحكمهم عقل أو شرع ، وإنما هي العاطفة . والآثار المترتبة على مثل ذلك ، آثار خطيرة واضحة ، وحسبك مانراه من تلك الآثار في الدول التي أسست لهذا المنهج من خلال إتلاف الأنفس والأموال ، وتعميف الخلافات بين فئات المجتمع .

**الوجه الثاني:** أن القول بأن هذه الوسائل من وسائل الإصلاح ، أو أنها من قبيل المسكوت عنه ، وأنه يمكن ضبطها بضوابط شرعية ، قول يكذبه الواقع ، والمظاهرات التي تخرج من أجل المطالبة بشيء ، واستخدامها كوسيلة للضغط ، مرتع سهل للمفسدين والأعداء فالذي رأيناه في هذه المظاهرات : ١ - أنها تؤدي إلى زعزعة الأمن واثارة الفوضى والغوغائية ولا يخفى على كل عاقل أن حفظ الأمن مطلب مهم تشترك فيه جميع الأمة . ٢ - ايقاع العداوة والتصادم والتقاتل بين رجال الأمن والمتظاهرين . ٣ - أنها فرصة خطيرة لاندساس المفسدين والمجرمين لتحقيق مآربهم وأغراضهم السيئة ، فليس كل من دخل في صفوف المتظاهرين يسعى ما يسعون اليه ويهدف الى ما يهدفون اليه . ٤ - تعطيل مصالح الناس بما تحدثه هذه المظاهرات بجموعها الغفيرة من اغلاق للمحلات وتعطيل لحركة السير ، فقد يموت انسان مصاب أو تتضاعف اصابته بسبب عدم وصول سيارة الاسعاف اليه والسبب في ذلك جموع المتظاهرين . ٥ - أن فيها فتح باب شر بتحكيم الشعوب من أجل تحقيق أهوائهم المخالفة للشريعة ، فإذا أراد أهل الشهوات أمراً من أمور الشهوات احرمة تظاهروا للمطالبة به ، فاستجيب لهم ، وإذا أراد أهل الإلحاد أمراً تظاهروا للمطالبة به ، فاستجيب لهم ، وهكذا ... هذا كله غيظ من فيض من مفاسد المظاهرات ، فهل يصح أن يقال بعد ذلك أنها من قبيل المسكوت عنه ؟

- قال شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله: «وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لاحد فيما نهي الله عنه من معصية ولاة الامور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديما وحديثا ومن سيرة غيرهم» أ.هـ. " (٣٠٢)
- قال الشيخ ابن باز رحمه الله في ملاحظاته على كتاب فصول من السياسة الشرعية : " ... ذكرتم في كتابكم : ( فصول من السياسة الشرعية ) ص ٣١ ، ٣٢ : أن من أساليب النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوة التظاهرات ( المظاهرة ) . ولا أعلم نصا في هذا المعنى ، فأرجو الإفادة عن ذكر ذلك؟ وبأي كتاب وجدتم

ذلك؟ فإن لم يكن لكم في ذلك مستند ، فالواجب الرجوع عن ذلك؛ لأني لا أعلم في شيء من النصوص ما يدل على ذلك ، ولما قد علم من المفاصد الكثيرة في استعمال المظاهرات ، فإن صح فيها نص فلا بد من إيضاح ما جاء به النص إيضاحاً كاملاً حتى لا يتعلق به المفسدون بمظاهراتهم الباطلة" (٣٠٣) .

• وقال -رحمه الله- وهو يتكلم عن أساليب الدعوة : .... ويلحق بهذا الباب ما قد يفعله بعض الناس من المظاهرات التي قد تسبب شراً عظيماً على الدعوة ، فالمسيرات في الشوارع والاحتفالات والمظاهرات ليست هي الطريق للإصلاح والدعوة ، فالطريق الصحيح بالزيارة والمكاتبة التي هي أحسن ، فتنصح الرئيس والأمير وشيخ القبيلة بهذا الطريق لا بالعنف والمظاهرة ، فالنبي صلى الله عليه وسلم مكث في مكة ثلاث عشرة سنة لم يستعمل المظاهرات ولا المسيرات ولم يهدد الناس بتخريب أموالهم واغتيالهم" (٣٠٤) .

• وقال الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله- "الواجب علينا أن ننصح بقدر المستطاع ، أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات علناً فهذا خلاف هدي السلف ، وقد علمتم الآن أن هذه الأمور لا تمت إلى الشريعة بصلة ولا إلى الإصلاح بصلة ، ماهي إلا مضرة ... الخليفة المأمون قتل من العلماء الذين لم يقولوا بقوله في خلق القرآن ، قتل جمعا من العلماء ، وأجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل ، ماسمعنا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أن أحدا منهم اعتصم في أي مسجد أبداً ، ولا سمعنا أنهم كانوا ينشرون معابيه من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكراهية ... ولا نؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك ، لانؤيدها إطلاقاً ، ويمكن الإصلاح بدونها ، ولكن لا بد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بث مثل هذه الأمور" (٣٠٥)

٣٠٣-) مجموع الفتاوى ٨ / ٢٦٦-٤٣٠ ، قلت : لعله يستدل بما ورد ان النبي ﷺ أنه خرج بعد اسلام عمر رضي الله عنه على رأس صفيين من اصحابه وعلى الاول منهما عمر وعلى الثاني حمزة رغبة في اظهار قوة المسلمين فعلمت قريش ان لهم منعة فهذا الاثر قد رواه ابو نعيم في الحلية وفي اسناده اسحاق بن عبدالله بن ابي فروة وهو منكر الحديث لا يحتج به فالرواية اذا لا تثبت. ولو ثبتت ، فلا يجوز أن يعترض بها على هذا الأصل القطعي الدال على تحريم الخروج ، وتحريم كل وسيلة موصلة إليه . والله تعالى أعلم

٣٠٤-) مجموع الفتاوى ٧ / ٢١٠-٢١١

(٣٠٥)- جريدة المسلمون عدد (٥٤٠) ص ١٠ الجمعة ١١/١١/١٤١٦ هـ

## الخاتمة

أهم نتائج البحث تتمثل في الآتي :

- أولاً : أن أكثر الفقهاء يفرق بين البغاة والخوارج في المعنى الاصطلاحي من حيث صحة التأويل وفساده ، ومن حيث الفسق والعدالة ، ولكنهم يسوون بينهم في الأحكام . والتسوية بين الطائفتين في الأحكام تأصيل مخالف لأهل السنة والجماعة في المعتقد ؛ لأنهم يفرقون بين قتال الطائفتين . وهو مخالف أيضا للواقع بالنظر إلى المسائل التي وقع الخلاف فيها ، فإن الكثير من الفقهاء قرروا الفرق بينهما في الأحكام في عدد من المسائل ، وقد فرقوا بين الطائفتين في بعض الأوصاف والشروط.
- ثانياً : جاءت النصوص الصحيحة والصريحة بوجوب لزوم جماعة المسلمين ، والنهي عن الخروج عليهم بأي وجه من الوجوه .
- ثالثاً: جاءت النصوص الصحيحة والصريحة بدم الخوارج والاتفاق على أنهم من أهل الفسق .
- رابعاً: أن أكثر الفقهاء اعتبروا تأويل الخوارج من حيث الأثر في حكم تأويل البغاة وإن كانوا يقرون بفساد تأويلهم .
- خامساً : البغي عند الفقهاء يتضمن ثلاث معان : ١- البغاة المتأولون بتأويل سائغ ، كالتأويل الخاص من الصحابة رضي الله عنهم كأصحاب الجمل، وصفين ٢- البغاة بلا تأويل ، الذي يراد منه طلب الإمارة ومنازعة الأمر أهلها ٣- والخوارج. والأصل الأول في البغاة عند الفقهاء هو المعنى الأول ، وأما الثاني والثالث ، فقد أحقوهما بالأصل من حيث الحكم مع اتفاقهم على التفريق بين تلك الفئات الثلاث في بعض الأحكام .
- سادساً: نص الفقهاء على أن البغاة والخوارج يشتركون في صفات منها : البغي ، و الخروج ، وجود التأويل ، حمل السلاح ، الامتناع عن طاعة الإمام
- سابعاً: اختص البغاة بصفتين : ١- أنهم أهل حق ٢- أن سبب خروجهم دنيوي .
- واختص الخوارج بصفات منها : ١- أنهم أهل عبادة ٢- الغلو ٣- سيماهم التحالق ٤- أحداث الأسنان ٥- سفهاء الأحلام . ٦- يتجددون ٧- استباحة الدماء والأموال ٨- التكفير ٩- خروجهم من أجل الدين ١٠- التحريض على الخروج
- ثامناً : من الشروط المشتركة بين البغاة والخوارج التي لا بد منها لكي يحل قتالهم : ١- أن تكون الدار دار إسلام وحاكمها مسلم ٢- أن يكون لهم منعة بكثرة أبقوة . وخالف فيه المالكية ، فلا فرق عندهم بين الكثير والقليل ، وفقد هذا الشرط عند الجمهور يجعلهم في حكم المخارين وهو الراجح . ٤- أن يخرجوا عن قبضة الإمام، وطاعته وشرط بعض الشافعية أن يتميزوا ببلد حتى تظهر الشوكة ، والجمهور على أن الشوكة

ممكنة دون ذلك . ٥- أن يكون لهم تأويل . واختلف الفقهاء في اشتراط الدعوة للبيعة قبل قتالهم ، وأكثر العلماء على أنه شرط ، وعليه فإنه ، فمتى تمت دعوتهم للرجوع وأبوا أن يرجعوا شرع قتالهم .

- تاسعا : اختص الخوارج بشرطين دون البيعة وهما : ١- أن يدينوا بعقيدة الخوارج المتمثلة في التكفير بالذنب ويعلمون ذلك . ٢- استحلال دماء المسلمين وأموالهم . واختلفوا في اشتراط الدعوة قبل القتال ، والراجح أنه ليس بشرط ، وعليه فإنه يجوز قتلهم ابتداء .
- عاشرًا : لم يختلف الفقهاء في وجوب قتالهم إذا بدأوا القتال ، أو خرجوا عن قبضة الإمام بحيث لا تجري أحكامهم عليه .
- حادي عشر : ذهب أكثر الفقهاء إلى القول بعدم تكفير الخوارج وهو الراجح .
- ثاني عشر : اتفقوا على أنه يجب على أهل البغي رد ما أخذوه من المال ، ولأهل العدل ما غنموه منهم ، وليس على أهل العدل ضمان فيما أتلّفوه من نفس أو مال ، والراجح عدم تضمين أهل البغي ما أتلّفوه أثناء الحرب .
- ثالث عشر : الراجح تضمين الخوارج مطلقا .
- رابع عشر : أن الخلايا الإرهابية والمجموعات المسلحة قسمان : الأول الذي يقوم بتزيين الخروج والبغي ، والدعوة إليه بطريق غير مباشر ، فهؤلاء هم من الخوارج القعدية ، ولهم حكم الردء مع المباشر كما في الحراية . والثاني : من خرج وسفك الدم وأتلف المال ، فالأقرب أنهم من الخوارج من حيث الصفة ، وهم في حكم المحاربين من حيث القتال ؛ لعدم توفر شرط المنعة الذي اشتراطه أكثر الفقهاء .
- خامس عشر : أن الإنكار العلني والمظاهرات والاعتصامات هي من البغي والخروج في المعنى والعرف الشرعي ، وليس لها مستند شرعي ، وإنما هي أدلة عقلية واهية . والله تعالى أعلم .

والله ولي التوفيق

## فهرس المصادر

١. أحكام البغاة في الشريعة الإسلامية ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للقضاء ، للطالب أمان الله محمد صديق عام ١٣٩٦ هـ .
٢. الأعمال الفدائية صورها وأحكامها الفقهية ، سامي بن خالد الحمود [بحث ماجستير في الفقه وأصوله من قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض]
٣. الأم ، اسم المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ، دار المعرفة - الطبعة : الثانية
٤. البداية والنهاية - إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء الناشر : مكتبة المعارف - بيروت
٥. تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف : محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى ، الزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية
٦. تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، ت : سامي بن محمد سلامة ، ط دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٧. تلبس مردود في قضايا حية لمعالي الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد
٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، دار النشر : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧ ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري
٩. الجامع الصحيح المختصر ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، دار النشر : دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا
١٠. الجامع الصحيح سنن الترمذي ، اسم المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - - ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون
١١. جامع العلوم والحكم ، المؤلف : أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الناشر : دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ
١٢. الجامع لأحكام القرآن المؤلف : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي المحقق : هشام سمير البخاري الناشر : دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية الطبعة : ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م
١٣. الجامع لأحكام القرآن ، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار النشر : دار الشعب - القاهرة
١٤. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة ، اسم المؤلف: ابن عابدين . ، دار النشر : دار الفكر للطباعة والنشر . - بيروت . - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٥. حقوق الراعي والرعية مجموعة خطب لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين

١٦. الذخيرة ، اسم المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، دار النشر : دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م ، تحقيق : محمد حجي
١٧. الرسالة ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م
١٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين ، اسم المؤلف: النووي ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة : الثانية
١٩. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية ، ت شعيب الأرنؤوط ، وعبد القادر الأرنؤوط ، ط مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧
٢٠. سنن أبي داود ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار النشر : دار الفكر - ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
٢١. سنن الدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر رضي الله عنهما أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني
٢٢. السنن الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن
٢٣. السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية نالمؤلف : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ن الناشر : دار المعرفة
٢٤. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني الناشر : دار الكتب لعلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ تحقيق : محمود إبراهيم زايد
٢٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط
٢٦. صحيح ابن خزيمة ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمى النيسابوري ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي
٢٧. صحيح مسلم ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي
٢٨. صحيح مسلم بشرح النووي ، اسم المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢ ، الطبعة : الثانية
٢٩. الطبقات الكبرى المؤلف : محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري الخقق : إحسان عباس الناشر : دار صادر - بيروت الطبعة : ١ - ١٩٦٨ م
٣٠. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية تأليف: نجم الدين بن حفص النسفي ٥٣٧هـ الناشر: دار القلم بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

٣١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت
٣٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب
٣٣. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت
٣٤. الكافي في فقه أهل المدينة ، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى
٣٥. كتاب الشريعة لشريعة للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، مكتبة سحاي السلفية
٣٦. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، اسم المؤلف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ، دار النشر : مكتبة ابن تيمية ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي
٣٧. لسان العرب ، اسم المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار النشر : دار صادر - بيروت ، الطبعة : الأولى
٣٨. المسبوط : شمس الدين السرخسي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت
٣٩. المجتبى من السنن ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، دار النشر : مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة
٤٠. المجموع ، اسم المؤلف: النووي ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧ م
٤١. مجموع فتاوى ورسائل للشيخ محمد بن صالح العثيمين
٤٢. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز
٤٣. مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٤٤. المحلى بالآثار ، تصنيف أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري ط دار الكتب العلمية
٤٥. مختار الصحاح ، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، دار النشر : مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥ ، الطبعة: طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر
٤٦. المراد الشرعي بالجماعة وأثر تحقيقه في إثبات الهوية الإسلامية أمام عوامة الإرهاب و الفتنة د. صالح بن عبدالله العبود
٤٧. المستدرک علی الصحیحین ، اسم المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا

- ٤٨ . مسند الإمام أحمد بن حنبل ، اسم المؤلف : أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، دار النشر : مؤسسة قرطبة - مصر
- ٤٩ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، اسم المؤلف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، دار النشر : المكتبة العلمية - بيروت
- ٥٠ . المطلع على أبواب الفقه المؤلف : محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبو عبد الله الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠١ - ١٩٨١ تحقيق : محمد بشير الأدلبي
- ٥١ . المعجم الوسيط (٢+١) ، اسم المؤلف : إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، دار النشر : دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية
- ٥٢ . معجم مقاييس اللغة ، اسم المؤلف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، دار النشر : دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون
- ٥٣ . المغرب في ترتيب المعرب المؤلف : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز الناشر : مكتبة أسامة بن زيد - حلب الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ تحقيق : محمود فاخوري و عبد الحميد مختار عدد الأجزاء : ٢
- ٥٤ . مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، اسم المؤلف : محمد الخطيب الشربيني ، دار النشر : دار الفكر - بيروت
- ٥٥ . المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، اسم المؤلف : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة : الأولى
- ٥٦ . منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية المؤلف : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس الخقق:د. محمد رشاد سالم الناشر :مؤسسة قرطبة ط الأولى ، ١٤٠٦
- ٥٧ . الموافقات : إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي : دار المعرفة - بيروت تحقيق : عبد الله دراز
- ٥٨ . الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ت ، محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الحديث ، الطبعة الثانية ١٤١٢
- ٥٩ . نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ط دار إحياء التراث